PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

محاضرات

عن

النقود والبنوك في البلاد العربية

سوريا ولبنان

ألقاها

الدكتور
فؤاد مرسي

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية]

١٩٥٨

مع تحيات
معهد الدراسات العربية العالية

النقود والبنوك فى البلاد العربية

سوريا ولبنان

جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

محاضرات

عن

النقود والبنوك في البلاد العربية

سوريا ولبنان

ألقاها

الدكتور
فؤاد مرسي

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية]

١٩٥٨

(RECAP)A)
HG3258
.A6M877
1958

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY DUPL>
32101 034576312

Syr. C47 4421

الفصل الثالث

النقود والبنوك فى سوريا ولبنان

« وفى الوقت الذى دخلت بريطانيا فى عهد اليزابث إلى المسرح التجارى فى الشرق فأسست فى سنه ١٥٨١ الشركة الشرقية للتجارة كى تبيع نسيجها الصوفى الجيد فى مقابل المنتجات الشرقية ، كان الفرنسيون قد استقروا من قبل هناك » .

جورج كرك — « تاريخ وجيز للشرق الأوسط » .

كانت سوريا ولبنان حتى الحرب العالمية الأولى مجموعة من الولايات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية . ومن ثم كانتا تخضعان من حيث نظمهما النقدية والمصرفية للنظم السائدة فى كل الإمبراطورية . فلما هزمت الدولة العثمانية فى الحرب واحتل الحلفاء سوريا ولبنان أدخلوا فيهما العملة المصرية ، ثم استقلت الدولتان بعملتهما المحلية التى ارتبطت منذ ذلك الحين بالفرنك الفرنسى . وظل هذا الارتباط قائماً حتى السنوات الأخيرة ، حين اعترته بعض التغيرات نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية . فلما انتهت الحرب فكرت الدولتان وبخاصة سوريا فى الخروج على الفرنك ، وأخذت بالتالى تتحدد للنظام النقدى فى الدولتين معالم جديدة . ونلاحظ منذ البداية على النظام النقدى والمصرفى فى سوريا ولبنان ظاهرتين أساسيتين أولاهما كثرة تغيره تبعاً لكثرة التغيرات السياسية التى طرأت على الوضع فى البلدين ، فمع كل تغير سياسى أصابهما كان يوجد تغير نقدى . وتلك ظاهرة ليست واضحة تمام الوضوح فيما يتعلق بالنظام المصرفى ، وإن كان

البلدان لم يعرفا تطوراً مصرفياً بالمعنى الصحيح إلا منذ أوائل القرن الحالى . أما الظاهرة الثانية فهى أن النظام النقدى والمصرفى السورى واللبنانى كان نظاماً موحداً فى البلدين حتى عام ١٩٤٨ ، عندما انفصل النقد السورى عن النقد اللبنانى . وإن ظلت بين النقدين صلات مشتركة عديدة ، وهذا ما يدعو للجمع بين البلدين فى دراسة واحدة .

— أولا —

النظام النقدى العثمانى

كان النظام النقدى فى سوريا ولبنان حتى سنة ١٩١٨ هو النظام النقدى الخاص بالدولة العثمانية . وكان النظام العثمانى قد اتخذ بصفة رسمية فى سنة ١٨٤٤ قاعدة المعدنين بعلاقة ثابتة بين الذهب والفضة هى ١ إلى ١٥٫٩٠٩[1] . وكانت وحدة النقد على تعقد نظامه هى القرش . غير أن هذا القرش لم يكن فى الواقع سوى عملة حسابية وكسر من كسور العملات المتداولة . وفى هذه الأثناء كان النقد فى ولايات سوريا ولبنان على قاعدة المعدنين . وظلت هذه القاعدة سارية حتى أدى تدهور سعر الفضة إلى وقف حرية سكها . فصدر قانون فى سنة ١٨٨٠ يوقف سك الفضة ويجعل الجنيه الذهبى وحدة النقد فى الدولة .

النقد العثمانى على قاعدة الذهب

تخلت الدولة العثمانية عن قاعدة المعدنين وأخذت فى عام ١٨٨٠ بقاعدة الذهب . فصارت وحدة النقد هى الجنيه الذهبى الذى يساوى مائة قرشاً ذهبياً ، ويزن ٧٫٢١٦ جراماً من عيار ٩١٦٥ و[2] . وعلى الرغم من إعلان

(1) George Young - „Corps de Droit Ottoman„. Vol. V, Oxford 1906, p. 1.

(٢) جورج عشى — «النظام النقدى فى سوريا» . دمشق ١٩٥٢ ص ١ .

النظام الجديد ، فقد كانت العملة السائدة تتفاوت فى مختلف ربوع الدولة . فهى فى عاصمة الدولة الجنيه الذهبى ، وهى فى اليمن الريال الأجنبى ، بينما كانت فى سوريا ولبنان القرش . وكانت حسابات الحكومة تسوى بالقروش الذهبية والجنيهات العثمانية . أما المدفوعات الصغيرة فكانت تستخدم فيها النقود التركية الفضية والنحاسية ، بينما كانت المدفوعات الكبيرة تتم بالجنيهات الذهبية التركية ، وكانت المعاملات الداخلية تتم بالقطع المجيدية الفضية وكانت القطعة منها تساوى حوالى ٢٠ قرشاً ثم خفضت فى سنة ١٨٨٠ إلى ١٩ قرشاً .

ومن هنا نتبين أن وحدة النقد كانت فى الواقع هى القرش . وكان القرش منذ أيامه الأولى يسك من معدنين . فالقرش الذهبى كان يسمى قرشاً صحيحاً أو صاغاً ، ومعناه القرش الجيد ، أما القرش الفضى فكان يسمى القرش المعيب أو الشرك ، ومعناه القرش الردىء[1] . وكان لهذا القرش الأخير ثلاثة أسعار :

ا — سعر قانونى ، هو $\frac{1}{39}$ من المجيدية ، وهذا السعر هو المخصص لمدفوعات الحكومة ، بينما كان الجنيه العثمانى يساوى ١٠٥ وربع قرشاً منذ سنة ١٨٨٠ .

ب — سعر اتفاقى ، بحيث كان الجنيه العثمانى يساوى ١٠٨ قرشاً ، وكان هذا السعر مخصصاً لمعاملات تجارة التجزئة .

ح — سعر تجارى ، وهو يتحدد حسب ظروف العرض والطلب ، ويتراوح بين السعر الاتفاقى والسعر القانونى للقرش .

ومعنى هذا فى الواقع أن القرش الشرك كان وحدة النقد فى الأسواق ،

---

(1) George Young — "Corps de Droit Ottoman". ibid, p. 2.

وأنه لم يكن يتعامل به فعلا بقدر ما كان وحدة حسابية للتسعير[1] . وكان هذا القرش الفضى يسمى فى لغة أهل البلاد بالبرغوث ، وهى تسمية محرفة عن التركية لكلمة (برغروش) أى قرش واحد . ثم ظهرت من هذا القرش قطعة أكبر قيمتها قرشان ، فسميت بالبرغوث الكبير . وإلى جانب هذه القروش الفضية كانت تتداول طائفة أخرى من العملات المعدنية العثمانية . فكانت هناك قطع فضية تتكون من المجيدى وكسوره . وكانت هناك قطع من النيكل مثل البشلك أى قطعة الخمسة قروش ، ومن النحاس الذى ضربت منه قطع ذات ١٠ بارة ابتداء من سنة ١٩٠٠ .

وكانت توجد عدا العملات العثمانية قطع معدنية أجنبية متداولة فى كل أنحاء الدولة العثمانية ، فقد كانت بلاد الامبراطورية تتداول العملات الأجنبية إلى جانب العملة العثمانية . ففى بلاد العراق كانت تتداول النقود الإيرانية ، وفى الخليج الفارسى كانت تتداول النقود الهندية . وفى البلاد العربية تعامل السكان بريال مريا تريزة . وتمتعت أغلب هذه العملات بالسعر القانونى ، وبلغت فى تناولها حداً أدى إلى أنها صارت تتداول وحدها تقريباً ، وأفلحت فى أن تستبعد العملة العثمانية[2] .

والواقع أن الدولة العثمانية كثيراً ما كانت تتلاعب بالعملة وعيارها ، وكثيراً ما كانت تعمد إلى إبطال تداول جزء من عملة متداولة ، فتسحب بعضها . ولذلك انهارت قيمة العملة العثمانية وتدهورت ، وفضل الأفراد التعامل بالنقود الأجنبية البعيدة عن نزوات الدولة . فحاولت هذه من جانبها تحديد نطاق استعمالها . وفعلا قرر الباب العالى حظر تداول جميع العملات الأجنبية — عدا الريالات فى اليمن والحجاز — ومنع استيرادها . فلما

---

(1) Saïd Himadeh — "Economic Organization of Syria". Beirut 1936. p. 263.

والكتاب طبعة عربية نحيل اليها من يريد .

(2) George Young - "Corps de Droit Ottoman", ibid, p. 13.

احتجت بعض الدول على هذا القرار متمسكة باتفاقيات الامتيازات ، عدل قرار الحظر ، وكانت ولايات بغداد والموصل وبنى غازى وطرابلس الغرب والحجاز واليمن خارج نطاقه .

والمهم فى كل ذلك أن العملات المتداولة فى سوريا ولبنان كانت خليطاً من عملات عثمانية وأجنبية ، وأن العملات الأجنبية كانت أساساً عملات فرنسية وإنجليزية ، هى القطع ذات العشرة والعشرين فرنكا ، والجنيه الذهبى الإنجليزى ، كما تداول الأفراد أحياناً الروبل الروسى[١] . وكان طبيعياً أن تترتب على هذه الفوضى النقدية ، مع اتساع أرجاء الامبراطورية ، أن تتداول كل عملة من هذه العملات بعدة أسعار على حسب اختلاف البلاد ، وقربها أو بعدها عن مراكز التجارة . وانتشرت بالتالى سوق رائجة للصرافة فى العملات . ومن هنا فقدت قاعدة الذهب المتبعة صفتها الأساسية وهى ثبات قيمة العملة وثبات مستوى الأسعار بها . ويرى البعض ، تبعاً لهذا ، أن النظام الذى اتبعته الدولة سنة ١٨٨٠ لم يكن فى الواقع نظام ذهب . فقد كان لكل قطعة من قطع العملة المتداولة سعر غير محدد[٢] .

الخروج على قاعدة الذهب

وعلى أى حال ، فقد ظل هذا النظام سائداً حتى قامت الحرب العالمية الأولى ، فخرجت الدولة على قاعدة الذهب . ولقد مهدت لهذا التطور خطوة سبق أن اتخذتها الدولة العثمانية وهى إصدار النقود الورقية وتداولها فيها منذ منتصف القرن الماضى[٣] . وكان يصدر هذه النقود البنك العثمانى

---

(1) Saïd Himadeh—"Monetary and Banking System of Syria". Beirut 1935. p. 27.

(2) Cf, Saïd Himadeh—"Monetary and Banking System of Syria," ibid. p, 26.

(٣) وقبل ذلك كانت الدولة قد أصدرت فى سنة ١٨٣٣ عملة ورقية ، بسعر إلزامى ، وتحمل فائدة ، غير أنها كانت قابلة للدفع فى أجل محدد . وقد عدلت عن هذه التجربة سريعاً. انظر :

الامبراطورى ، من فئات الخمسة والعشرة الجنيهات ، على أن تغطى بمقدار الثلث ذهبا ، غير أن هذه النقود الورقية لم تكن تقبل التحويل إلى الذهب إلا فى القسطنطينية . ولذلك تداولها الأفراد منذ البداية بفرق فى القيمة ، وكان التعامل بهـــا محدود النطاق ، فلم تكن تتداول بالفعل إلا فى القسطنطينية[1] .

ومن الطريف أن نتبين نشأة البنك العثمانى الإمبراطورى ، الذى كان يعمل بوصفه بنك الإصدار فى الدولة . فهذا البنك كان فى الأصل يسمى بالبنك العثمانى ، كونته فى سنة ١٨٥٦ جماعة مالية إنجليزية بفضل نفوذ بريطانيا لدى السلطان والصدر الأعظم ، وفى أعقاب قيامها بإقراض الدولة . وتكون البنك العثمانى برأس مال قدره ٥٠٠ مليون فرنك فرنسى ، وصدق على تكوينه بالإرادة السلطانية فى ٢٤ مايو سنة ١٨٥٦ ، على أن يكون مركزه الرئيسى فى لندن وفرعه الرئيسى فى القسطنطينية . وكانت للبنك فروع عديدة ، إذ كان بوصفه بنك ودائع وخصم بنكا تجارياً لكل الإمبراطورية عدا مصر . غير أن البنك لم يزود بالسلطات الضرورية ليقوم بالإصلاحات النقدية والمالية المرموقة . فلما تفاقمت الأزمة المالية فى الدولة خُوِّلَ البنك أن يتحول إلى بنك دولة ، وسمى عندئذ البنك الإمبراطورى العثمانى . وكان ذلك فى ٤ فبراير سنة ١٨٦٣ . وعندئذ منح البنك امتياز واحتكار إصدار (سندات لحاملها) ، وأصبحت له صفة مشتركة إنجليزية وفرنسية[2] ، وتولى منذ ذلك الوقت إصدار النقود الورقية فى الدولة العثمانية ، وإن لم تصل أوراقه إلى أطراف الدولة وبقيت فى العاصمة وما حولها .

Ahmed Samman - "Le régime monétaire de la Syrie." = Paris, 1935 p. 15.

(1) Maxime Nicolas - "Questions monétaires en Syrie." Lyon 1951. p. 22.

(2) George Young - "Corps de Droit Ottoman." ibid. p. 26.

وفى سنة ١٨٧٥ لم يعد البنك مجرد وكيل مالى عن الحكومة ، وإنما ظفر بزعامة بنوك الإمبراطورية . فكان له مركز فريد فى تاريخ الشركات والمؤسسات المالية فى العالم . فقد كان شركة خاصة تتولى إصدار النقود الورقية وتعمل كوكيل عن الحكومة ، كما كان فى نفس الوقت بنكا تجارياً عادياً يقوم بسائر العمليات التجارية من تقديم السلف وإجراء الخصم وسحب الكمبيالات والشيكات . واتخذ فروعه لهذا الغرض فى حلب وبغداد وبيروت ودمشق ويافا ، حتى مصر فقد كانت له فروع فى الاسكندرية والقاهرة وبورسعيد . واستمر البنك فى عملياته النقدية والائتمانية يعتمد على مركزه كبنك تجارى أكثر من تعويله على صفته كبنك للاصدار . وأخذت أوراقه تتدهور وبلغ غطاؤها الذهبى نسبة غريبة هى ٢٠٠ /٠[١] . الأمر الذى يدل لا على تدهور العملة الورقية فحسب ، وإنما يدل كذلك على ضآلة رقم المتداول منها فى الدولة بحيث يسمح بمضاعفة الغطاء الذهبى .

فلما اشتعلت الحرب فرضت الدولة العثمانية فى ٣ أغسطس ١٩١٤ « موراتوريوم » لكل المدفوعات لمدة شهر ، ثم صارت تمده فيما بعد . كما جعلت فى ٢١ يولية ١٩١٤ أوراق البنك العثمانى الإمبراطورى إلزامية . وهكذا خرجت الدولة العثمانية — وسوريا ولبنان جزء منها — على قاعدة الذهب . وطلبت الدولة معونة البنك ، وهو فى أيدى الماليين الفرنسيين والإنجليز ، فرفض[٢] . فأصدرت فى سنة ١٩١٥ نقدها الورقى مباشرة بضمان من المارکات الألمانية والكروانات النمسوية الذهبية ، على أن يحتفظ بالمارکات فى ألمانيا والكراونات فى النمسا . وظهرت هذه النقود

---

(١) جورج عشى — « النظام النقدى فى سوريا » . المرجع السابق ص ٢ .

(٢) وحاولت البنوك الإنجليزية والفرنسية فى الدولة نقل مواردها إلى البلاد المحايدة ولقد نجحت فى ذلك ، بينما أخذت البنوك الألمانية والنمسوية توسع نشاطها فى ربوع الدولة .

الورقية فريدة فى نوعها . فهى نقود ورقية مغطاة ، مفروض لها السعر الإلزامى ، تتولى الحكومة إصدارها مباشرة[1] ، على الرغم من وجود بنك الإصدار . واصطدمت هذه الأوراق الإلزامية بانصراف الأفراد عنها فلم يتعامل بها السوريون ، وظلوا يتطلبون الذهب حتى فى تعاملهم مع الأتراك أنفسهم واضطرت الحكومة بالفعل لدفع مشترياتها بالذهب . وهكذا أخذت مقادير من الذهب تتراكم فى سوريا ولبنان بينما فشل الإجراء الذى اتخذته الدولة ، وازداد تدهور ورقة البنكنوت العثمانية .

وفى إبريل سنة ١٩١٦ أقدمت الدولة العثمانية على اجراء نقدى جديد . فجعلت القرش لا الجنيه وحدة النقد ، على قاعدة الذهب . فقد تعهدت بدفع القيمة ذهباً (بعد عقد الصلح بستة شهور) . وكان غرضها من ذلك تسهيل المعاملات وإن ظلت تحظر التعامل بالذهب . ولكن هذا الإجراء بدوره فشل ، وزاد تدهور الجنيه العثمانى الورقى حتى بلغت قيمته بالقروش الذهبية ٩ فى بيروت ، ٨و٢٢ فى القسطنطينية . وظل السوريون واللبنانيون يتداولون الجنيهات الذهبية العثمانية ، ويتعاملون بالقروش ، ويرفضون العملة الورقية العثمانية المتدهورة حتى بدأ احتلال سوريا ولبنان فى أكتوبر سنة ١٩١٨ . فدخلت قوات الحلفاء الإنجليزية والفرنسية ، وبدأت احتلالا مشتركا للبلاد . وبدأت معها مرحلة جديدة من مراحل تطور النقد فى سوريا ولبنان .

---

(١) تولت إدارة (الدين العام) إصدار هذه النقود الورقية .

Cf. A. Samman - "Le régime monétaire de La Syrie," ibid. p. 20.

— ثانياً —

العملة المصرية فى سوريا ولبنان

فى الثالث من أكتوبر سنه ١٩١٨ دخل الأمير فيصل دمشق رسمياً ، ورفع العلم العربى عليها . وبعد أيام أعلن باسم والده حسين إنشاء حكومة لسوريا .

واتفقت انجلترا وفرنسا مع فيصل على تنظيم الإدارة فى ظل الاحتلال العسكرى البريطانى[1] ، وإقامة إدارة فرنسية فى بعض الجهات . وفى السابع من نوفمبر أصدرت انجلترا وفرنسا تصريحاً مشتركاً بخصوص سوريا .

واحتل الحلفاء سوريا ولبنان فى نوفمبر ١٩١٨ ، وكانت الهدنة بين الترك والحلفاء قد وقعت فى ٣٠ أكتوبر السابق . واستمر الاحتلال المشترك قائماً حتى سبتمبر من العام التالى فاتفقت بريطانيا وفرنسا على أن تحل الجنود الفرنسية محل البريطانية ، وأن تبقى أراضى الدولة العربية بلا حاميات فرنسية . وهكذا استقلت فرنسا عندئذ بحكم البلدين حتى مارس سنة ١٩٢٠ ، فوضعا تحت انتدابها .

خلال هذه المدة فقد الجنيه العثمانى الورقى صفته النقدية ، وأصبح الجنيه المصرى الورقى هو العملة القانونية فى سوريا ولبنان . ومع ذلك فقد استمرت فى البلاد عملات أجنبية عديدة ، عثمانية وفرنسية وانجليزية ، وكان وجودها جنباً إلى جنب يمثل فوضى نقدية كان يجب وضع حد لها .

---

(١) كان الجزء الأكبر من جيش الاحتلال هو الجيش البريطانى . لكن القيادة العليا للحلفاء قررت تقسيم البلاد إلى مناطق دفاعية ثلاث هى فلسطين ، والمنطقة الشرقية وأخضعتها لرقابة الملك فيصل ، والمنطقة الغربية وتشمل الساحل السورى وأخضعتها لرقابة الجيش الفرنسى ودعيت بلبنان . انظر أحمد السمان — «اقتصاديات سوريا» . القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٩٦ .

منح السعر القانونى للجنيه المصرى

أحضرت قوات الاحتلال معها جنيهات مصرية ورقية . وكان السبب فى ذلك أن أغلب مشتريات هذه القوات كانت تأتيها من مصر ، وأن أغلبية القوات كانت بريطانية وكانت مصر تتبع قاعدة الاسترلينى . وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ صدر قرار من القيادة العامة للجيش البريطانى منعت به تداول العملة الورقية العثمانية ، وأحلت محلها الجنيه المصرى بوصفه العملة القانونية وإن لم تكن هذه الصفة واضحة تماماً فى القرار(١) .

وهكذا صارت العملة المصرية هى العملة القانونية فى سوريا ولبنان من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وظلت كذلك إلى إبريل ١٩٢٠ . ولقد جعلت أوراق البنكنوت المصرية العملة الوحيدة ذات السعر الإلزامى للبلدين ، وفرض لها سعر تعادل مع الجنيه الذهبى العثمانى على أساس سعر الذهب والواقع أن سلطات الاحتلال كانت تسمح بتداول النقود الذهبية ايا كانت(٢) فاستمرت فى التداول الجنيهات الذهبية العثمانية ، واستمرت إلى جانبها القطع الفضية العثمانيه . وكان من الطبيعى أن يفضل الأفراد الجنيه الذهبى العثمانى على الجنيه الورقى المصرى . ولذلك لم يكن هذا يقبل إلا بنقص فى قيمته بالنسبة للذهب ، فلم تكن عادات الناس فيما يتعلق بالنقود قد تغيرت بالسرعة المطلوبة ، وقد كانت لهم تجربة سيئة مع النقود الورقية .

ولما ثبت فى التعامل أن الغموض لا يزال يحيط بالسعر المقدر للجنيه المصرى صدر قرار جديد فى ٢٤ نوفمبر يفرض بوضوح السعر القانونى للجنيه ، ويحظر المضاربة عليه ، ويجبر الأفراد على أن يقبلوه بقيمته الإسمية ، ويهدد المخالفين بالمثول أمام المحاكم العسكرية . غير أن ذلك كله

---

(1) Saïd Himadeh - "Monetary and Banking System of Syria." ibid, p.51 .

(٢) جورج عشى — «النظام النقدى فى سوريا» . المرجع السابق ص ٢ .

لم يحسن من مركز الجنيه المصرى الذى تدهور فيما بعد نتيجة لتدهور الاسترليني بالنسبة للدولار .

والواقع أن العملة المصرية كانت متداولة فى بعض أقاليم سوريا ولبنان لا كلها ، فكانت عملة البلاد الفعلية على الساحل وفى المراكز التجارية ذات الصلة بالأراضى المصرية ، أما فى الداخل فقد كان التداول يقتصر على الجنيه العثمانى الذهبى .

استمرار تداول الجنيه العثمانى الذهبى

لم يكن منح الجنيه المصرى السعر القانونى هو المميز الوحيد لهذه المرحلة من مراحل النقد فى سوريا ولبنان . وإنما المميز الآخر هو أن البلدين استمرا يتداولان الجنيه الذهبى العثمانى على الرغم من هزيمة الدولة العثمانية وانسحابها من أرض البلدين ، وعلى الرغم من كون الجنيه المصرى العملة القانونية فيهما . وقد ترتبت على هذه الظاهرة نتائج أهمها :

أولا — أن التعامل فى أجزاء كثيرة من البلدين كان لا يتم إلا بالجنيه العثمانى الذهبى ، ولهذا لم يكن الجنيه المصرى يقبل فى هذه المناطق بغير فرق فى قيمته . فكان موضوعاً للمضاربة التى أفاد منها الصيارفة .

ثانياً — إن تسعير السلع كان يتم بالذهب ، فكان البائع والمشترى يقومان دائماً بعملية تحويل حسابية كيما يتم الدفع بالعملة المصرية . وكثيراً ما كان يرفض المشترى أن يتحمل أى فرق فى قيمة عملته ، ويصر على الدفع بالجنيه المصرى بقيمته الإسمية ، فتحل فروق العملة بالبائع وحده . ومن هنا أخذ التجار يسعرون السلع بالجنيهات والقروش المصرية مستأدين من المشترين قيمتها بالعملة المصرية نفسها . اللهم إلا إذا فضل المشترى أن يدفع بالجنيهات الذهبية . وبهذه الطريقة حل القرش المصرى محل القرش العثمانى كوحدة للحساب .

وخلاصة القول فى النظام النقدى عندئذ إنه كان فى الواقع نظاماً ذهبياً ، وإن البلدين كانا على قاعدة الذهب . فقد كان الجنيه الذهبى هو وحدة النقد المقبولة بصفة عامة ، وكان الذهب هو مقيـــاس القيم وأداة الحساب الاقتصادى فعلا بدليل أن الجنيه المصرى لم يكن يقبل إلا بفرق فى قيمته . وهكذا يمكن القول بأن القاعدة الذهبية كانت هى السائدة بفضل عاملين هما الثقة فى الذهب ، وتوافر كمية كافية من الجنيهات الذهبية العثمانيـــة فى التداول .

الغاء السعر القانونى للجنيه المصرى

فى هـــذه الأثناء كانت فرنسا وبريطانيا قد وصلتا إلى اتفاق حول الاحتلال فى سبتمبر سنة ١٩١٩ ، انسحبت القوات البريطانية على أثره من سوريا ولبنان . وفى مارس من العـام التالى وضع البلدان تحت الانتداب الفرنسى . ولم يكن من مصلحة فرنسا أو من أغراضها استمرار تداول العملة المصرية واعتبارها العملة القانونيـة . فقد كان عليها تبعاً لذلك أن تشترى من مصر جنيهات مصرية لمواجهة نفقاتها فى سوريا ولبنان . ولما كانت هذه الجنيهات تغطى أساساً بالاسترلينى ، فقد كان معنى ذلك اضطرار فرنسا إلى شراء الاسترلينى لتمويل نفقاتها الخاصة فى مناطق انتدابها . وكانت ديون فرنسا بالاسترلينى من قبل كبيرة . وهكذا كان الدفع بالجنيهات المصرية يساعد فى نهاية الأمر على زيادة ديون فرنسا ، وتضخم نقدها ، وتدهور سعر صرف الفرنك بالنسبة للاسترلينى . يضاف إلى ذلك ان البنوك فى سوريا ولبنان كانت تصادف صعوبات جمة فى سبيل استيراد الجنيهات المصرية ونشر تداولها فى داخل البلدين ، الأمر الذى كان يفضى أحياناً إلى رفع سعر الجنيه المصرى بالنسبة للجنيه الذهبى التركى فكان هذا يساوى ٨٧٫٧٥ قرشاً مصرياً[1] .

---

(1) Maxime Nicolas - "Questions monétaires en Syrie," Ibid p. 48, 50.

لكل ذلك ألغت فرنسا السعر القانونى للجنيهات المصرية فى ٢ إبريل سنة ١٩٢٠ ، وخلقت فى البلدين عملة ورقية تستند إلى الفرنك الفرنسى . وكلفت البنوك ومكاتب الخزانة التابعة للجيش الفرنسى بمبادلة العملة السورية اللبنانية الجديدة بالعملة المصرية الملغاة بسعر ٣٢٥ قرشاً سورياً لكل جنيه مصرى . وهكذا استولت السلطات الفرنسية على العملة المصرية التى سحبت عن هذا الطريق بغرض مواجهة نفقاتها الخارجية فقد كانت تمثل رصيداً استرلينياً بقيمتها .

وكانت السلطات الفرنسية قد حددت لمبادلة العملة المصرية أجلا هو ثلاثة شهور تبدأ منذ الثانى من إبريل سنة ١٩٢٠ وفى خلال هذه المدة نفسها كانت العملة الفرنسية تتدهور فى الأسواق ، وكانت العملة السورية الجديدة مرتبطة بالفرنك الفرنسى المتدهور . ولذلك لبث الجنيه المصرى خلالها فى التداول فى سوريا . ولم تكف المدة المحددة لإتمام عملية التحويل فزيدت شهراً رابعاً . وبعد انتهاء هذه المدة كانت الحاجة لاتزال قائمة إلى الجنيه المصرى بدليل ارتفاع سعره بالنسبة للذهب[1] .

سعر الجنيه المصرى بالقروش التركية الذهبية

١٩٢١

يناير	فبراير	مارس
٦٢	٩٢-٩٨	٩٦

ومن هنا ترتبت على هذه الظاهرة عملية تحويل من نوع آخر هى تحويل الذهب من سوريا إلى فلسطين أو مصر ، حيث تتم مبادلته بنقود مصرية تحمل إلى بيروت للانتفاع بفروق أسعارها .

وهكذا استمرت العملة المصرية بعد إلغائها أداة للتداول واستمر

---

(1) Maxime Nicolas - "Questions monétaires en Syrie," ibid. p. 90.

التحاسب يجرى بعض الوقت على وفقها . ولم يتضاءل تداولها هناك إلا منذ نجاح السلطات النقدية فى تثبيت العملة السورية الجديدة .

— ثالثاً —

العملة السورية اللبنانية

فى الثانى من ابريل سنة ١٩٢٠ أصدر المفوض السامى الفرنسى قراره بإلغاء تداول الجنيه المصرى وإنشاء نقد ورقى سورى لبنانى مرتكز إلى الفرنك الفرنسى . وهكذا ظهر للبلدين لأول مرة فى تاريخهما الحديث نقدهما المحلى ولكنه ظهر منذ مولده نقداً ورقياً مفروضاً له السعر الالزامى وتابعا لعملة أجنبية هى عملة البلد الذى يحتل سوريا ولبنان .

فى ذلك الوقت كانت سوريا الداخلية لاتزال مستقلة ، يتولى عرشها فيصل الذى أصدر فى ابريل ١٩٢٠ نظاما نقديا لمملكته . فجعلها على قاعدة المعدنين[١] ، وكان الدينار هو الوحدة النقدية ، بوزن ٦ر٤٥١٦ جراما ذهبا من عيار ٩٠٠ر٠ . وقسم الدينار تقسيما مئويا فكان يساوى ١٠٠ قرشاً . ونص فى هذا النظام على أن تصنع قطع فضية بوزن ٢٥ جراما وعيار ٨٠٠ و تساوى ٢٥ قرشا ، ويطلق عليها اسم الريال .[٢] كما تركت العملة المصرية فى التداول بتعادل ١٢٥ قرشا سوريا . ولكن هذا النظام كله لم يتح له أن يوضع موضع التنفيذ . فقد طلبت فرنسا فى يولية ١٩٢٠ من سوريا المستقلة قبول النقد الذى تصدره فى مناطق الانتداب ، ولما رفضت احتلتها على أثر معركة ميسلون . وتساقط استقلال سوريا تحت ضربات الاستعمار . وفرض عليها تداول النقد الذى رسمته فرنسا وسحبت العملة المصرية من التداول فيها .

---

(١) انظر أحمد السمان فى « اقتصاديات سوريا » الذى يعتبر هذا النظام مبنيا على أساس الذهب ص ٩٧ .

(٢) جورج عشى — « النظام النقدى فى سوريا » . المرجع السابق ص ٣ و ٤ .

اصدار الليرة الورقية

أصدر المفوض الفرنسى فى سوريا ولبنان عملة ورقية سورية تتمتع بالسعر القانونى والسعر الالزامى منذ مولدها . وهذه العملة الورقية وحدتها الليرة السورية اللبنانية التى ترتكز على الفرنكات الفرنسية والتى تقبل التحويل بالتالى إلى حوالات على باريس ، والتى تساوى ١٠٠ قرشٍ سوريا لبنانيا .

ومنح امتياز اصدار هذه الليرة لبنك سوريا « المصرف السورى » . وهو بنك كان موجوداً من قبل كشركة مساهمة فرنسية للودائع . وفى سنة ١٩١٩ حل هذا البنك محل البنك العثمانى الامبراطورى فى حقوقه والتزاماته . وكان البنك يصدر الليرة السورية اللبنانية بغطاء يتكون أغلبه من بونات الدولة الفرنسية . وجعل سعر الليرة ٢٠ فرنكا . وهكذا نشأت هذه الليرة على قاعدة الصرف بالفرنك الفرنسى[١] . وترتبت على هذا النظام الجديد نتائج أهمها :

أولا - تمكنت فرنسا من تمويل نفقاتها فى سوريا ولبنان عن طريق الدفع بالفرنك بدلا من الدفع بالجنيهات المصرية أى بالاسترلينى .

ثانياً — تقلبت قيمة الليرة السورية اللبنانية ، وتدهورت تبعاً لتدهور الفرنك فى أعقاب الحرب ، وارتفع سعر الدولار الأمريكى بالتالى من ٥٤٫٧ قرشاً سوريا فى ابريـــل ١٩٢٢ إلى ٢٠٢٫٨ قرشاً سورياً فى يولية ١٩٢٦[٢] . لقد كانت الليرة السورية كما قيل اسما مستعارا للفرنك الفرنسى .

---

(١) على خلاف ما حدث فى مصر ، اختصرت السلطات الفرنسية طريق ربط العملة السورية بالعملة الفرنسية . فأصبحت الليرة منذ لحظتها الأولى عملة ورقية إلزامية مغطاة بالفرنك ومحددة الصرف به ، بل لقد كان هناك تفكير فى البداية فى جعل الفرنك الفرنسى عملة سوريا ولبنان .

Cf. A, Samman - "Le régime monétaire de la Syrie" ibid. p. 26.

(2) Saïd Himadeh - "Economic Organization of Syria," ibid p. 265

ثالثاً ـ عجزت الليرة السورية اللبنانية المستحدثة عن أن تكون العملة الوحيدة فى سوريا ولبنان واستمر التعامل يتم إلى جانبها بالقطع الذهبية وأقرت السلطات النقدية هذا التعامل باعلان صدر فى أكتوبر ١٩٢٠ .

وهكذا ولد النظام النقدى مضطرب المعالم ، غامض المصير . فلم تتحدد علاقة الليرة بالنقود التى درج الأهالى على استخدامها وهى النقود الذهبية . كما ظهرت الليرة وهى تتقلب فى أسواق الصرف وتسير فى طريق الانهيار مع الفرنك . فكان الهرب منها فى كل مكان ، وسعت السلطات الفرنسية من جانبها حتى تحمل حكومات سوريا ولبنان على تدعيم الليرة وإسباغ صفة المشروعية عليها . وتوصلت معها إلى اتفاق فى يناير ١٩٢٤ تعدل به النظام النقدى .

اتفاقية يناير ١٩٢٤

طلبت حكومات سوريا ولبنان منذ اكتوبر ١٩٢٣ تعديل نظام بنك سوريا بقصد ادخال رأس المال المحلى فيه وإشراك الوطنيين فى إدارته وإشراف الحكومات عليه . وتوصلت مع السلطات الفرنسية إلى اتفاق حول مطالبها ومطالب فرنسا ، وكانت أهم أحكامه هى :

أولا ـ أصبحت الليرة هى العملة القانونية الوحيدة فى كل ربوع سوريا ولبنان[1] .

ثانيا ـ تغير اسم بنك سوريا فأصبح يسمى بنك سوريا ولبنان ، ويتمتع بامتياز الاصدار لمدة ١٥ سنة تنتهى فى مارس ١٩٣٩ .

---

(١) كانت الليرة منذ اصدارها عملة لبنان وسوريا على السواء ، تصدر لهما بغير تمييز . وقد جاءت اتفاقية يناير ١٩٢٤ فقررت سحب الليرة المتداولة ، ونصت على اصدار نوعين من الليرة ، تحمل إحداهما فى رأسها اسم لبنان وبأسفلها اسم بنك سوريا ولبنان، بينما تحمل الأخرى اسم سوريا فى رأسها وأسفلها اسم البنك . ونصت فى نفس الوقت على أن الورقتين تصدران بلاتمييز للبلدين ، وتتداولان فيهما بغير تمييز .

ثالثا — تقرر فصل قسم الإصدار فى بنك سوريا ولبنان عن قسم الأعمال المصرفية تأكيدا لصفته كبنك إصدار .

رابعا — تقرر ألا يزيد رقم الاصدار عن حد معين هو ٢٥ مليون ليرة ، بينما سكت الاتفاق عن تكوين الغطاء .

خامسا — سمح لحكومات سوريا ولبنان بالمشاركة فى أرباح الاصدار حسب متوسط التداول خلال السنة السابقة ، بنسبة تتراوح بين ١ ، ٥٠ /

سادسا — أضيف أربعة من السوريين واللبنانيين لمجلس إدارة البنك إلى جانب لجنة منتخبة بواسطة المساهمين أعضاؤها ثمانية من بينهم ستة سوريون ، ومهمتها ابداء الرأى فى الخصم والسلف بصفة خاصة .

وهكذا حاول الاتفاق أن يكون مرضيا للجانبين ، وتداخلت المصالح السورية اللبنانية مع المصالح الفرنسية فى نظام النقد ، وأصبح للسوريين مصلحة مباشرة فى تداول الليرة . ومع ذلك ظل الذهب يتداول واستمرت المعاملات تتم عن طريقه وبقيت الليرة عملة رسمية فقط[٢] . ولم تكن هذه العملة الناشئة تستمد من الفرنك أى قوة . وعلى العكس فقد كان مدعاة لانهيارها وكان فى تدهوره يساعد على تدهورها . وعندما بدأ تثبيت الفرنك بدأت الليرة تسترد قيمتها . فمنذ اغسطس ١٩٢٦ طلب من بنك فرنسا أن يدفع لحاملى الفرنكات عند الطلب ذهبا إما فى صورة قطع أو فى صورة سبائك . وكان من حق البنك ألا يقوم بهذا التحويل إلا فى مركزه الرئيسى وتلبية لكميات لاتقل عن حد أدنى تحدد بمرسوم . وكان الغرض من هذا النص هو عدم التحويل إلا لأغراض التسويات الخارجية . وهكذا صارت فرنسا على قاعدة الصرف بالذهب بمعناها البدائى الصحيح[١] .

---

(1) Saïd Himadeh - "Monetary and Banking System of Syria" ibid. p. 81.

(2) Bertrand Nogaro - "Monnaie et systémes monétaires." Paris 1948, p. 142.

وتحولت سوريا ولبنان من قاعدة الصرف بالفرنك إلى قاعدة الصرف بالذهب عن طريق التحويل إلى الفرنك[١] .

ومع ذلك فلم يتخذ النظام النقدى السورى اللبنانى شكله النهائى بعد ، فقد استمر الازدواج النقدى قائما . استمر الجنيه الذهبى العثمانى يتداول مع الليرة السورية الورقية وقد كان يوجد منه فى التداول مبلغ يقدر بحوالى ٢١ مليون جنيه فى عام ١٩١٨ بقى منها فى التداول ١٤ مليوناً فى سنة ١٩٢٨ . كما استمرت الأثمان تحسب بالقرش التركى بوصفه عملة حسابية للبلاد . وساعد على ذلك أن كان السوق السورى يجد دائما حاجته من الجنيهات الذهبية التركية ، فقد كان يتبادلها مع البلاد المجاورة فيستوردها منها ويصدرها إليها[٢] . ومعنى هذا كله أن الليرة السورية اللبنانية لم تفلح فى أن تصبح سوى أداة تبادل محدودة النطاق .

ولقد كانت سوريا ولبنان عندئذ على قاعدة الصرف بالذهب رسمياً عن طريق الفرنك ، وكانتا فعليا على قاعدة الذهب بصورتها القديمة . وكانت فى السوق وحدتان للتعامل هما القرش السورى وإلى جانبه القرش العثمانى . ومن جديد ساعد تدهور الفرنك على استمرار هذا الازدواج . فلما خفض الفرنك فى سنة ١٩٣٦ صارت الليرة مرة أخرى على قاعدة الفرنك الورقى غير القابل للتحويل إلى الذهب . وهكذا فتح السبيل أمام الاضطرابات النقدية وأمام مفاوضات جديدة بين حكومات لبنان وسوريا وحكومة فرنسا من أجل الوصول إلى وضع نقدى مستقر ، انتهت أخيرا باتفاقية فبراير سنة ١٩٣٨ .

---

(١) كانت عملية التحويل تكلف نفقة يسيرة تتراوح بين ٢ — ٤ فى الألف ، مفروضاً فيها أن تغطى تكاليف التحصيل .

(٢) واستمرت العملة الفضية ، من المجيدى وكسوره ، والبرغوت الصغير والكبير ، فى التداول حتى ألغيت بقرار فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٥ .

اتفاقية فبراير ١٩٣٨

دخل بنك سوريا ولبنان فى مفاوضات منفردة مع لبنان فى أوائل عام ١٩٣٧ ، انتهت باتفاق فى فبراير ١٩٣٨ على تجديد امتياز البنك لمدة ٢٥ سنة تبدأ من أول أبريل ١٩٣٩ . أما سوريا فقد ظلت تعارض الشروط التى يقدمها البنك ، وحدثت فى ذلك الوقت أحداث وطنية هامة فى سوريا فتوقفت المفاوضات ، إلى أن صدر بالاتفاقية مرسوم اشتراعى رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٩ .

والواقع أن النظام النقدى فى سوريا ولبنان كان انعكاسا للوضع السياسى. فقد كان البنك يمثل الدولة المنتدبة ، فكان يقوم بالاصدار ويسلف الحكومات ويعمل كمستشارها المالى ، وظل البنك يتمتع بهذه السلطات ، بينما تعدلت فحسب بعض أحكام إصدار البنكنوت .

وجاء أهم تعديل خاص بنظام غطاء الاصدار . فقد رأينا أن اتفاقية ١٩٢٤ لم تبين كيفية تكوين الغطاء وإنما اكتفت بوضع حد أعلى للاصدار . أما الاتفاقية الجديدة فقد نصت على أن يكون اصـــدار الليرة بغطاء كامل يتكون من عناصر إجبارية وأخرى اختيارية . أما العناصر الإجبارية فكانت تشمل[1] :

أولا ــ الذهب ، فيجب أن يغطى الاصدار بالذهب سواء كان فى صورة سبائك أو قطع مسكوكة ، بنسبة معينة من الورق المتداول ترفع تدريجاً من ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ بعد عام ١٩٤٩ ، وإلى ٢٥ ٪ بعدعام ١٩٥٦ ، وإلى ٣٠ ٪ بعد عام ١٩٦٣ .

ثانيا ــ الفرنكات ، فيجب أن ينطوى الغطاء بنسبة ٢٥ ٪ إلى ٢٦ ٪ على فرنكات فرنسية فى صورة وديعة إجبارية توضع فى الصندوق المركزى للخزينة الفرنسية فى باريس ثم اكتفى فيما بعد ، وبصفة مؤقتة ، بأن توضع الوديعة لدى محاسب من محاسبى الخزينة الفرنسية .

---

(١) جورج عشى « النظام النقدى فى سوريا » . المرجع السابق ص ١٠ ، ١١ .

ثالثاً — السلف ، فيجب أن تشترك فى غطاء الليرة تلك السلف التى يمنحها البنك للحكومة السورية بدون فائدة ، والسلف المضمونة من قبل الدولة .

وإلى جانب هذا الغطاء الاجبارى كان يمكن أن تشترك فى الغطاء العناصر الاختيارية الآتية :

أولا : سندات على الحكومة الفرنسية أو بكفالتها تودع فى بنك فرنسا أو فى دمشق أو فى بيروت .

ثانياً : (سندات) تجارية حاملة لثلاث توقيعات ولا يتجاوز أجلها ٩٠ يوما ؛ وبشرط ألا تزيد قيمتها عن ١٢ ٪ من النقد ثم رفعت هذه النسبة إلى ٢٥ ٪ .

ثالثاً : السلف التى يمنحها البنك للحكومة بفائدة فى حساب جار .

رابعاً : الودائع تحت الطلب بالفرنكات المستحقة الدفع فى فرنسا .

وغنى عن البيان أن مثل هذا التكوين إنما يجعل أغلبية الغطاء بالفرنكات الفرنسية ، فالتنويع الكبير فى عناصر تكوين الغطاء وإن كان يستهدف فى الظاهر تدعيم النقد السورى اللبنانى إنما يسهل فى الحقيقة عملية افساح المجال لتغلب الفرنك على الغطاء ، بحيث يتدخل فيه تارة باسم (الفرنكات المودعة فى الخزينة الفرنسية) وتارة باسم (السندات على الحكومة الفرنسية) وتارة باسم (الودائع تحت الطلب المستحقة الدفع فى فرنسا) . وكانت النتيجة أن طغت الفرنكات على سائر العناصر الأخرى فى الغطاء . وهذا ظاهر من الجدول التالى عن مفردات الغطاء قبل بداية الحرب العالمية الثانية .

الغطاء في ٣٠ يونية

	١٩٣٥		١٩٣٦		١٩٣٧		١٩٣٨		١٩٣٩	
	ليرة	٪	ليرة	٪	ليرة	٪	ليرة	٪	ليرة	٪
ذهب	٦٢٥ر٠٠٠	٤ر٦	٨٧٥ر٠٠٠	٥ر٧	٩١٠ر٠٠٠	٤ر٤	١ر٩٥٠ر٠٠٠	٧	٣ر٤٩٠ر٣٠٨	٩ر٢
فرنكات	١٢ر١٧٥ر٠٠٠	٩٥ر٤	١٤ر٣٤٠ر٠٠٠	٩٤ر٣	١٩ر٢٩٠ر٠٠٠	٩٤ر٢	٢٥ر٧٥٠ر٠٠٠	٩٣	٣١ر٨٥٩ر٦٩٢	١٠ر٢
أوراق تجارية	—	—	—	—	٢٥٠ر٠٠٠	١ر٤	—	—	—	—
سلف للحكومة	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٥٠ر٠٠٠	٦ر
المجموع	١٣ر٨٠٠ر٠٠٠	١٠٠	١٥ر٢١٥ر٠٠٠	١٠٠	٢٠ر٤٥٠ر٠٠٠	١٠٠	٢٧ر٧٠٠ر٠٠٠	١٠٠	٣٥ر٦٠٠ر٠٠٠	١٠٠

فمن هذا الجدول يبدو لنا :

أولا : أن الفرنكات والسندات المقومة بالفرنكات تمثل الأغلبية الساحقة للغطاء . فهى تمثل نسبة تراوحت بين ٩٥ر٤ ٪ و ٩٠ر٢ ٪ وهى نسبة خطيرة(١) .

ثانياً : أن الذهب لم يشترك فى الغطاء إلا بنسبة تافهة لم تزد إلا بعد اتفاقية فبراير ١٩٣٨ ، وتراوحت بين ٤ر٠ ٪ و ٩ر٢ ٪

ثالثاً : أن الأوراق التجارية قل أن اشتركت فى الغطاء ، والسبب فى ذلك هو قلة تداول هذه الأوراق ، والاعتماد على الأسواق الخارجية فى إعادة الخصم .

رابعاً : أن السلف الحكومية قليلا ما شاركت فى الغطاء .

وفيما عدا الأحكام الخاصة بالغطاء لم تأت اتفاقية فبراير سنة ١٩٣٨ إلا بأحكام أقل أهمية ، مثل النص على أن فائض إعادة تقدير الذهب عند تخفيض الفرنك يجب أن يعود للحكومات المحلية ، ومثل النص على تثبيت سعر صرف الليرة بالفرنك عند ٢٠ فرنكا لكل ليرة . ويبدو لنا أنه ابتداء من هذه الاتفاقية اتخذت قاعدة النقد فعلا صفة قاعدة الفرنك . فقد توافر لهذه القاعدة ركناها وهما : الغطاء المكون من فرنكات ، وتثبيت سعر الصرف مع الفرنك .

ومع ذلك فقد استمر ازدواج العملة فى سوريا ولبنان حتى الحرب العالمية الثانية فكان التداول يتكون من الجنيهات الذهبية والليرات الورقية . ولعل السبب فى ذلك هو عدم ثبات قيمة الليرة نتيجة لتغلب سعر الفرنك

---

(١) قالت اللجنة البرلمانية السورية المكونة لدراسة وضعية الشركات ذوات الامتياز فى تقرير لها سنة ١٩٤٤ « ان توظيف قسم كبير من التغطيه بسندات أجنبية ليس من مصلحة سوريا الاقتصادية . . فالنقد السورى بحالته الحاضرة ، فيما عدا الجزء الممثل بذهب وسندات وطنية ، عبارة عن قرض من هذه البلاد إلى فرنسا » . انظر النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق ، الربع الثالث ١٩٥١ ، ص ١٥ .

واستمرار تدهوره . وهكذا ظل البلدان يتعاملان بالذهب ولا يفيدان من عمليات تخفيض الفرنك المتعاقبة . والواقع أن الاقتصاد السورى كان يعتمد على الاستيراد أكثر مما يعتمد على التصدير ، فلم يكن التخفيض إذن بذى أثر على صادرات سوريا . وقد قدرت خسارة الثروة السورية من جراء تقلبات الفرنك فيما بين عامى ١٩١٩ ، ١٩٢٦ بعشرة ملايين ليرة ذهبية . فكان التخفيض إذن لا يزيد من قيمة الصادرات ، ويرفع على العكس من قيمة الواردات ، وبذلك يعمل على زيادة العجز فى الميزان الحسابى اتساعاً ، ومستوى الأسعار الداخلى ارتفاعاً[1] .

الليرة فى الحرب العالمية الثانية

عند بداية الحرب العالمية الثانية كان النظام النقدى فى سوريا ولبنان يتلخص فى كونه نظاما مضطرباً نتيجة لاضطراب القاعدة التى يستند إليها ، والتى أثبتت التجربة خطورة الاستمرار عليها حتى أصبحت مفروضة فرضاً على سوريا ولبنان . فلم تكد الحرب تشتعل نيرانها حتى عملت فرنسا على وقف العمل بأحكام اتفاقية فبراير ١٩٣٨ . وأصدر المفوض الفرنسى عدة قرارات تستهدف تخويل بنك سوريا ولبنان حق إصدار أوراق البنكنوت اللازمة للتداول دون أن يتقيد بأحكام الغطاء . وبخاصة فقد أوقف فى عام ١٩٤٠ بالقرار ١٧٥ العمل بشرط الزيادة المستمرة فى نسبة الذهب إلى الإصدار .

على أنه لم يلبث الحلفاء أن استقروا فى سوريا ولبنان ، وبدأت الليرة تتناولها تغيرات جوهرية عديدة أثرت على كل تطورها المقبل :

فأولا — أدخلت فرنسا فى عام ١٩٤١ الليرة السورية اللبنانية فى دائرة منطقة الاسترلينى وذلك باتفاق بينها وبين بريطانيا اشتركت فيه الحكومتان السورية واللبنانية . وبذلك أصبح الاسترلينى يساوى ١٧٦٫٦٢٥ فرنكا ،

(١) بحيث كان مستوى الأسعار هو الذى يحكم حجم التداول النقدى . انظر :
Youssef Khoury - "Prix et monnaie en Syrie." Nancy 1943. p. 99.

و٨٨٣ر١٢٥ قرشا سوريا. ولم يكن معنى هذا الإجراء خروج الليرة من منطقة الفرنك ، ولكنه أوجد سوريا ولبنان على حافة منطقة الاسترليني بغير أن تصبحا عضوين من أعضائها. والواقع أن كل ما كان من أهمية لهذا الإجراء الخطير هو إمكان تحويل الليرة إلى الاسترليني بحرية[1]. وهكذا بدأت العملة الاسترلينية مرة أخرى تجد لها مكانا هاماً فى أرض البلدين ، فساهمت البنوك فيهما فى قروض بريطانيا، وساهمت سنداتها فى تكوين أصولها.

ثانياً — تجمعت لسوريا ولبنان أرصدة استرلينية فى مقابل النفقات البريطانية فيهما. غير أن هذه الأرصدة كانت تحول أولا بأول إلى فرنسا الحرة التى كانت تضع مكانها فرنكات للبلدين. وكان معنى هذا أن البلدين قد تعرضا لزيادة تضخمية فى حجم النقد المتداول. فنى مقابل الفرنكات الموضوعة مكان الاسترليني كان بنك سوريا ولبنان يصدر ليرات جديدة تتداول فيهما. وبذلك زاد التداول النقدى فى البلدين على النحو التالى :

النقد المتداول فى سوريا « بألوف الليرات »

	طوابع نقدية	قطع معدنية	قطع فضية	أوراق البنكنوت	المجموع
ديسمبر ٣٩	—	٣١٦	١ر٥٠٩	١٩ر٩٠٠	٢١ر٧٢٥
ديسمبر ٤٠	—	٣١٦	١ر٥٢٩	٢٩ر٤٠٠	٣١ر٢٤٥
ديسمبر ٤١	—	٣١٦	١ر٥٤٠	٤٦ر٣٥٠	٤٨ر٢٠٦
ديسمبر ٤٢	٦٠٧	٣٣٩	١ر٥٤٠	٩٨ر٠٠٠	١٠٠ر٤٨٦
ديسمبر ٤٣	١ر٩٤٦	٣٣٩	١ر٥٤٠	١٦١ر٧٥٠	١٦٥ر٥٧٥
ديسمبر ٤٤	٤ر٥٠٧	٣٣٩	١ر٥٤٠	١٩٧ر٧٥٠	٢٠٤ر١٣٦
ديسمبر ٤٥	٣ر٥٥٤	٣٣٩	١ر٥٤٠	٢٠٥ر٢٥٠	٢١٠ر٦٨٣

المصدر :

المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥١/١٩٥٢ . ص ١٧٩

(1) Raymond Mikesell - "Financial Problems of the Middle East." The Journal of Political Economy. June 1945. p. 164.

النقد المتداول فى لبنان « بآلاف الليرات »

فى نهاية	أوراق مصرفية	نقود فضية	نقود معدنية	أوراق حكومية	المجموع
١٩٣٩	٢٧ر٥٠	٦٨٧	٣٥٦	—	٢٨ر٩٩٣
١٩٤٠	٥١ر٦٠٠	٧٠٧	٤٠٥	—	٥٢ر٧١٢
١٩٤١	٥٩ر٢٠٠	٧٠٨	٤٠٦	—	٦٠ر٣١٤
١٩٤٢	٩٥ر٢٥٠	٧١٠	٤٠٦	٩٢٠	٩٧ر٢٨٦
١٩٤٣	١١٠ر٧٥٠	٧١٠	٤٠٦	٢ر٤٣٣	١١٤ر٢٩٩
١٩٤٤	١٤٢ر٥٠٠	٧١٠	٤٠٦	٢ر٥٩٤	١٤٦ر٢١٠
١٩٤٥	١٦٨ر٧٥٠	٧١٠	٤٠٦	٢ر٠٩٨	١٧١ر٩٦٤

المصدر :

النشرة الإحصائية ربع السنوية . الربع الأول ١٩٥٣ ص ١٧ .

وفى هذه الأثناء تعرضت سوريا ولبنان لارتفاع خطير فى الأسعار تجاوز كل ما وصل إليه فى البلاد العربية المجاورة .

الأرقام القياسية للأسعار فى البلاد العربية

ديسمبر	مصر		فلسطين		العراق		سوريا ولبنان	
	أسعار الجملة	نفقات المعيشة	أسعار الجملة	نفقات المعيشة	أسعار الجملة	نفقات المعيشة	أسعار الجملة	نفقات المعيشة
١٩٣٩	١٢٢	١٠٨	١٢٥	—	١٢١	—	١٣٤	١١٠
١٩٤٠	١٤٣	١٢٢	١٥٥	—	١٥٢	—	٢٠٥	—
١٩٤١	١٨٢	١٥٦	٢٢٧	—	٢٨٤	—	٤٨٤	٢٣٣
١٩٤٢	٢٥١	٢١٥	٣٠٤	٢١١	٥٢٣	٣٠٥	٧٦١	٣٦٥
١٩٤٣	٢٩٣	٢٥٧	٣٤٢	٢٣٠	٦٣٦	٤٠٥	٩٠١	٥٠٠

وإزاء استفحال خطر التضخم اتخذت السلطات عام ١٩٤٣ إجراء جديدا من مقتضاه إباحة حرية تحويل الاسترليني بأى مقدار ولكل من يطلبه . وقد أتاح هذا الإجراء للبلدين الحصول على الاسترليني والحد بالتالى من الاتجاه التضخمى السائد .

ثالثاً : قررت فرنسا باتفاق فى عام ١٩٤٤ تعديل سعر تعادل الفرنك والليرة فأصبح ٢٢٫٦٥ فرنكا لليرة بدلا من ٢٠ فرنكا . وتبعاً لذلك قررت أنه فى حالة تدهور الفرنك بالنسبة للاسترليني فإنها تتعهد بتأدية الفروق بشكل يؤدى إلى المحافظة على ثبات قيمة أصول بنك سوريا ولبنان بالفرنكات ، أى بزيادة حجم هذه الفرنكات . ولكن الفرنك كان لايزال مقوماً بأكثر من سعره فتدهور باطراد حتى اضطرت فرنسا إلى إجراء عملية تخفيض فى ديسمبر ١٩٤٥[1] . وكان عليها عندئذ أن تفى بتعهدها لبنك سوريا ولبنان[2] . ولم يكن لهذه التطورات جميعاً سوى أثر سيء على الفرنك . وانتهت الحرب ومركز الفرنك قلق ومستقبله غامض ، وكان الاسترليني ينافسه فى سوريا ولبنان . فالواقع أن اتفاق عام ١٩٤٤ إنما يعنى انفصال النقد السورى عن الفرنك الفرنسى من حيث التعادل .

تطورات الليرة عقب الحرب

وهكذا اتخذت الليرة منذ نهاية الحرب طريقاً صعباً ، يتردد بين الفرنك والاسترليني . ويتمثل هذا التردد فى أغلب التطورات التى أصابت الليرة منذ ذلك الوقت .

---

(١) حدد الحلفاء غداة تحرير فرنسا سعر الصرف للفرنك بما يقرب من سعره قبل الحرب ٢٠٠ فرنكا للجنيه الاسترليني ، ٥٠ للدولار . ومع ذلك كانت الأسعار فى فرنسا خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ، مع أنها لم ترتفع فى انجلترا وأمريكا أكثر من مرة ونصف إلى مرتين تقريبا . ولذلك قررت الحكومة الفرنسية فى ديسمبر ١٩٤٥ أسعاراً أخرى للصرف هى ٤٨٠ فرنكا للدولار .

(٢) تعهدت فرنسا كذلك باعادة ذهب الغطاء الذى كان موجوداً فى خزانة البنك السورى فى زحلة وأرسل إلى فرنسا بدون علم الحكومة السورية .

فقد تأكدت صلة الليرة بالاسترلينى ، وخاصة بعد تقرير الاستقلال لكل من سوريا ولبنان ، وانسحاب القوات الفرنسية والبريطانية من سوريا خلال ابريل ١٩٤٦ ، ومن لبنان من مايو إلى أغسطس من نفس السنة . وكان الأفراد منذ اتفاق ١٩٤٤ يقبلون على جمع الاسترلينى ويتخلصون من الفرنكات . ولهذا خشيت فرنسا على مصير الفرنك فى البلدين ، ووجهت إليهما فى مارس ١٩٤٦ مذكرة خطيرة تلومهما على تفضيل الاسترلينى وتقرر فيها :

(ا) إلغاء حرية شراء الاسترلينى ، وتم ذلك بموافقة بريطانيا .

(ب) إلغاء ضمان التعادل مع الاسترلينى فأصبح سعر التعادل ٤٨٠ فرنكا للجنيه الاسترلينى ، أى ٥٤٫٣٥ فرنكا لليرة باعتبار أن الليرة ثابتة الصرف مع الاسترلينى .

(حـ) رفض تقديم التعويضات الناتجة عن تخفيض الفرنك .

وفى ديسمبر ١٩٤٦ وجهت فرنسا مذكرة جديدة للبلدين تقول فيها أن اتفاق ١٩٤٤ قد استنفد أغراضه ، أو لا يجوز الاستناد إليه فى العلاقات النقدية بينها وبين سوريا ولبنان . وهكذا بلغت العلاقات النقدية بين الليرة والفرنك مرحلة الأزمة الحادة وساعد على ذلك عاملان جديدان هما :

الأول — انضمام سوريا ولبنان فى ١٩٤٧ إلى صندوق النقد الدولى وتعريف الليرة بالذهب والدولار الأمريكى الذهبى ، فصارت تزن ٤٠٥٫٦ مليجراما ذهباً خالصاً ، وتساوى ٤٥٫٦ سنتيما من الدولار .

الثانى — تخفيض الفرنك مرة أخرى فى ٢٦ يناير ١٩٤٨ بمقدار ٨٠ ٪ من سعره السابق[١] . وقيام سوق حرة للتعامل فى بعض العملات الأجنبية كالدولار .

وهكذا عدل سعر الفرنك بالنسبة لليرة للمرة الثالثة منذ تثبيته

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد الأول ، العدد الأول ص ٢٦ .

فى سنة ١٩٣٨ . وكان لذلك معنى واحد هو أن سعر الليرة بالفرنك سعر (غير) ثابت . بينما ظل صرف الليرة بالاسترلينى ثابتاً منـــذ تحديده فى عام ١٩٤١[١] .

صرف الليرة بالفرنكات

١٩٣٨	١٩٤٤	١٩٤٥	فبراير ١٩٤٨
٢٠	٢٢٫٠٦٥	٥٤٫٣٥	٩٧٫٨٩

ولهذا بادرت حكومتا سوريا ولبنان منذ ١٩٤٧ إلى طلب فتح باب المفاوضة لحل الأزمة النقدية مع فرنسا . واستمرت المفاوضات قائمة بلا نتيجة حتى بداية ١٩٤٨ ، حين اتفقت فرنسا ولبنان على نظام نقدى جديد ، بينما رفضته سوريا وخرجت عن منطقة الفرنك . وبذلك انفصمت الوحدة النقدية بين سوريا ولبنان وخطا كل من البلدين فى سبيله الخاص .

— رابعاً —

انفصام الوحدة النقدية بين سوريا ولبنان

دخلت سوريا ولبنان مفاوضاتهما النقدية بخطة العمل لاستقلال الليرة وتصفية الدين على فرنسا ودعم الغطاء النقدى بعناصر قوية . واستمرت المفاوضات على هذا الهدى حتى خفضت فرنسا الفرنك فى يناير ١٩٤٨ . فتحول موقف لبنان ومال إلى تفضيل الاتفاق مع فرنسا . وقد قيل فى تفسير هذا التحول من جانبه إنه خشى من رفع سعر الذهب والنقد الأجنبى والأجور إذا لم يتابع الفرنك فى حركة تخفيضه[٢] . وأياً كان الأمر فقد

(١) استمر سعر الاسترلينى ٨٨٣ قرشاً سورياً ، حتى خفض الاسترلينى فى سبتمبر ١٩٤٩ فصار يساوى ٦١٦ قرشا فقط .

(٢) جورج عشى — «النظام النقدى فى سوريا» . المرجع السابق ص ٧٦ .

اتفق لبنان مع فرنسا ، وكان معنى ذلك انفصام الوحدة النقدية بينه وبين سوريا ومن ثم استقل بعملته . وكان أن أعلنت سوريا استقلال نقدها عن الفرنك ، بعد أن فوجئت ببلاغين من بنك سوريا ولبنان ووزارة المالية اللبنانية يعلنان إلغاء قوة إبراء العملة السورية ، واستبدالها خلال ثمانى ساعات من إذاعة البلاغين .

استمرار لبنان على قاعدة الفرنك

وصل لبنان مع فرنسا إلى اتفاق فى يناير ١٩٤٨ حول التعويضات الخاصة بفروق الغطاء الناتجة عن تخفيض الفرنك . وكانت خلاصة الاتفاق هى أن توضع أصول الغطاء المكون من الفرنكات فى ثلاثة حسابات :

حساب قديم رقم ١ قيمته ١٦ مليار فرنك تقيد فى حساب مضمون بالاسترلينى ، بمعنى أنه إذا هبط الفرنك فيجب أن تدفع فرنسا الفرق بالنسبة إلى الاسترلينى .

حساب جديد رقم ٢ قيمته ٨ مليارات من الفرنكات تقيد فى حساب غير مضمون بالاسترلينى .

حساب رقم ٣ تقيد فيه قيمة جميع العمليات التجارية والمالية التى تطرأ بعد الاتفاق .

وطبقاً لهذا الاتفاق انفصل لبنان بعملته عن العملة السورية كما استمر على قاعدة الفرنك بعد أن قبلت فرنسا تعويضه عن كل خسارته من تخفيض الفرنك . وفى الواقع لقد قرر لبنان إلغاء قوة إبراء الليرة السورية فى لبنان ، وهى الليرة التى كان يصدرها للبلدين بنك سوريا ولبنان بغير تفريق . ودعا الأفراد الموجودين فى لبنان إلى استبدال الليرة السورية فى أجل محدود . وبهذا سحب من التداول مبلغاً من الليرات السورية يقدر بـ ٤٤ مليون ليرة وأعطى حامليها ليرات لبنانية فى مقابلها .

وكان معنى هذا أن الليرات السورية المسحوبة صارت غطاء لتلك الليرات اللبنانية[١] .

انفصال سوريا عن الفرنك

عقب تخفيض الفرنك الفرنسى وفشل المفاوضات مع فرنسا رفضت سوريا تخفيض الليرة وقررت انفصالها عن الفرنك . وفى يناير ١٩٤٨ تركت منطقة الفرنك وعدلت من سعر صرف الليرة بالفرنكات . فقد كانت الليرة قابلة للتحويل فى باريس إلى ٣٥ ر ٥٤ فرنكا ، وابتداء من ٧ فبراير صارت الليرة تساوى ٨٣ ر ٩٧ فرنكا ، بينما استمر الجنيه الاسترلينى ثابت الصرف يساوى ٨٣ ر ٨ ليرة ، والدولار ١٩١٤٨ ر ٢ ليرة سورية . ذلك هو الإجراء الذى اتخذته سوريا وكان معناه :

أولا — انفصال الليرة السورية عن الفرنك ، وقابلية سعره للتغير بالنسبة لليرة . مما اضطر فرنسا إلى توقيع اتفاق فبراير ١٩٤٩ مع سوريا ، وهو يؤكد انفصال سوريا نهائياً عن الفرنك[٢] ، وينص على تصفية الأرصدة السورية من الفرنكات على نحو يشابه اتفاق لبنان ، وإن كان يعتبر أفضل منه . فقد قسمت تغطية العملة قسمين ، أحدهما لا يضمن ضد تخفيض الفرنك ، والآخر يضمن وتتم تصفيته بصورة تدريجية فى مدة ست سنوات تبدأ فى ١٩٤٨ وتنتهى فى ١٩٥٤ .

ومع ذلك استمر تقلب سعر الفرنك بالليرة السورية على النحو التالى :

---

(١) وقد ظلت هذه المسألة معلقة بين سوريا ولبنان حتى غيرت الحكومة السورية شكل الليرة ، فلم لبنان الليرات السورية الموجودة فى الغطاء على أن يفتح بها حساب لدى سوريا .

(2) George Lercz owski - "The Middle East in World Affairs." New York 1953. p. 257.

صرف الليرة بالفرنكات

فبراير ١٩٤٨	يولية ١٩٤٨	مايو ١٩٤٩	سبتمبر ١٩٤٩
٨٩-٩٧	١٢٠٫٣٠	١٢٤٫١٠	١٥٩٫٧٠

وكان استمرار ثبات سعر الصرف مع الجنيه الاسترلينى مع الانفصال عن الفرنك يشير إلى نوع من الارتباط بالاسترلينى لم تتحدد معالمه عندئذ .

ثانياً — اختلاف قيمة الليرة السورية عن الليرة اللبنانية المرتبطة بالفرنك ، على الرغم من أن للعملتين سعر تعادل واحدا . وقد أفلحت الليرة اللبنانية فى أن تحتفظ بفرق فى صالحها عن الليرة السورية ، كان يتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ ، نتيجة لعجز الميزان الحسابى السورى عامة وعجزه بصفة خاصة مع لبنان ، وانتقال الأموال من سوريا إلى لبنان لتحويلها إلى فرنكات فرنسية . وبهذا اختلفت المعايير النقدية بين سوريا ولبنان بعد وحدتهما النقدية من قديم . وكان على كل منهما أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل السير فى طريق الاستقلال عن الآخر . فلم يكن انفصام الوحدة النقدية إلا بداية الطريق فى فصم عرى الوحدة الاقتصادية بينهما . وكان معنى ذلك أن اقتصاد البلدين لم يعد كما كان اقتصاداً واحداً . وهكذا اتخذت سوريا الاجراء الضرورى فى هذه الظروف وهو فصم الوحدة الجمركية مع لبنان .

فصم الوحدة الجمركية بين سوريا ولبنان

لا يعنينا انفصام الاتحاد الجمركى بين سوريا ولبنان إلا من حيث تأكيده لانفصام الوحدة النقدية بينهما . وقد قلنا إنه كان إجراءاً ضرورياً . فقد نشأ الخلاف بين البلدين حول توزيع حصيلة الضرائب الجمركية ، غير أن ذلك كان مجرد عذر لتحقيق الانفصال الاقتصادى

بينهما . فقد أرادت سوريا حماية زراعتها النامية ، زراعة القطن والقمح ، وتشجيع صناعتها الناشئة ، بينما اتجه لبنان اتجاهاً معارضاً هو تسهيل التجارة وخفض نفقات المعيشة(١) .

ومعنى هذا أنه بينما كان لبنان يتجه إلى الحرية فى المال والاقتصاد لاعتماده على التجارة الخارجية وعلى صادراته غير المنظورة التى يصعب بغيرها موازنة مدفوعاته ، كانت سوريا تستهدف تعزيز الحماية الجمركية(٢) .

لهذا أعلنت الحكومة السورية فى ٣١ مارس ١٩٥٠ أن الوحدة الجمركية مع لبنان قد انفصمت . وكانت منذ ١٤ مارس قد أخذت تطبق على المعاملات الجارية مع لبنان أنظمة الرقابة على النقد الأجنبى (٣) .

وعلى أثر انتهاء الوحدة الجمركية هبطت قيمة الليرة السورية فى بيروت بنسبة ٢٠٪ ، ثم انخفضت هذه النسبة حتى صارت ١٠٪ . فقامت سوريا بسحب أوراق البنكنوت القديمة من فئة الخمسين والمائة ليرة من التداول فى كل من سوريا ولبنان لاستبدالها بأوراق صغيرة . وبهذا اضطرت لبنان لتسليم الليرات السورية المحفوظة لديها وقيدت لحسابه فى سوريا . ووقع البلدان اتفاقا تجارياً فى ديسمبر ١٩٥٠ .

النظام النقدى فى لبنان

على هذا الأساس يمكننا أن نستعرض سريعاً النظام النقدى فى لبنان . فالاقتصاد اللبنانى اقتصاد يقوم على التجارة ، اقتصاد يتوقف على النشاط التجارى وبخاصة التجارة العابرة . وتتميز تجارة لبنان بفائض كبير فى الواردات عن الصادرات ، يغطى الجانب الأكبر منه بالإيرادات غير

---

(1) Nations Unies - "Aperçu de l'évolution des conditions économiques au Moyen Orient." New York, avril 1952. p. 82.

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد الرابع . العدد الثالث ص ٢٣٦ .

(٣) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد الثالث ، العدد الثانى ص ١٣٨ .

المنظورة التى تتمثل فى أرباح لبنان من التجارة العابرة فى السلع أو الذهب ، وفى التحويلات الواردة من أبناء لبنان فى المهجـــر ومصاريف السياحة ، واستيراد رءوس الأموال الأجنبية [١] . كما يستعين بالمعونة الدولية التى تقدم للاجئين المقيمين فى أراضيه .

تجارة لبنان « بألوف الليرات »

	التجارة العابرة	إعادة التصدير	الصادرات	الواردات
١٩٥١	١ر١٣٦ر٧٩٤	٨ر٢٠١	٩٧ر٦٥٥	٣٢٠ر٧٧٢
١٩٥٢	١ر٢٣٨ر٦٠١	١٩ر٤٩١	٧٧ر٤٣٠	٣٤٧ر٠٤٩

المصدر :

النشرة الاحصائية ربع السنوية . الربع الأول ١٩٥٣ ص ٣٤

وقد اتخذ لبنان كل مايستطيع فى سبيل تشجيع تجارته ومحاولة التغلب على عجز الميزان التجارى . ففى نوفمبر ١٩٤٨ طبق نظاما للرقابة على النقد خاصا بشراء وبيع العملات الأجنبية التى تعين مرافبة النقد سعراً رسميا لها ، فيما عدا الفرنك والعملة اللبنانية ، وترك التعامل حراً فى جميع العملات الأخرى وفى العملة اللبنانية . أما التعامل فى الفرنكات الفرنسية فأخضعه للنظم القائمة [٢] الخاصة بحماية قيمة الفرنك . والواقع أن لبنان محطة هامة فى طريق الذهب إلى الهند والصين . ولذلك كان يفيد تجاره من التعامل فيه . غير أن هذه الميزة قد قلت بتخفيض الجنيه الاسترلينى ، إذ قضى على الفرق الذى كان يربح منه المضاربون اللبنانيون [٣] .

وعادت الحكومة اللبنانية فعملت على تخفيف قيود الصرف الباقية ، فأباحت تصدير الذهب ، وسمحت لغير المقيمين بأن يفتحوا حسابات فى أى

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد الاول ، العدد الرابع ص ٣٢٩ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد الأول ، العدد الرابع ص ٢٣٦ .

(3) George Britt - "Lebanon's Popular Revolution". The Middle East Journal. Winter 1953 Vol. 7. No. 1. p. 8.

بنك لبنانى تستخدم لأى غرض ، فى داخل أو خارج لبنان وبهذا صار لبنان سوقا للصرف الحر للعملات[١] .

ووحدة النقد اللبنانى هى كما علمنا الليرة اللبنانية ذات المائة قرشاً . وهى ليرة ورقية لايزال يصدرها بنك سوريا ولبنان . وترتكز هذه الليرة على الفرنك الفرنسى ، فلا يزال لبنان عضوا فى منطقة الفرنك ، والصرف ثابت بين الليرة اللبنانية والفرنك على أساس ١٥٩٫٧٠ فرنكا لليرة الواحدة . وكانت قيمة الذهب والعملات الأجنبية فى غطاء الليرة فى نهاية ديسمبر ١٩٥١ تبلغ ٥٠ ٪ من مجموع التداول الورقى الذى بلغ ٢٠٨ مليون ليرة . وقد ارتفع هذا الغطاء إلى ٥٤٫٦ ٪ بعد ان هبط البنكنوت الصادر إلى ٢٠٠ مليون ليرة فى ديسمبر ١٩٥٢ .

الغطاء فى ٣١ مارس ١٩٥٣ بالليرات[٢]

١ — عناصر الذهب والعملات الأجنبية .

(ا) الذهب	٧٧١	٩٦١	١١٧
(ب) عملات أجنبية	...	...	...
المجموع	٧٧١	٩٦١	١١٧

٢ — عناصر بالليرات اللبنانية .

(ا) فروق الأسعار المغطاة من قبل الدولة	...	١١٤	٤٤
(ب) السلفة لإبدال الليرات السورية	٣٩٥	٦٧٠	٣٥
(ح) عناصر أخرى	٨٣٤	٢٥٣	
المجموع	٢٢٩	٠٣٨	٨٠
المجموع العام	...	...	١٩٨

(١) وقد صدر فى منتصف سنة ١٩٥٤ قانون بتنظيم السوق المالى ، وأوجب على كل الأشخاص والشركات الذين يتعاملون فى الصرف الأجنبى والذهب أن يقيدوا أنفسهم بوصفهم أعضاء فى بورصة بيروت .

(٢) النشرة الاحصائية ربع السنوية ، الربع الأول ١٩٥٣ — بيروت .

وإنما نلاحظ على الاصدار الورقى فى لبنان نفس الظاهرة التى رأيناها فى مصر ، وهى ارتباط رقم الاصدار بحركة التجارة . ومن هنا يزيد الاصدار فيبلغ غايته فى شهرى سبتمبر وأكتوبر من كل عام ، وفيهما تبلغ الصادرات أقصاها ، بينما يبلغ أدناه فى شهرى مايو ويونية .

تطور المتداول شهرياً من البنكنوت « بملايين الليرات »

	١٩٥١	١٩٥٢
ابريل	٢٠٩	١٩٧
مايو	٢١١	١٩٥
يونيه	٢١١	١٩٥
يوليه	٢١٠	١٩٦
أغسطس	٢١٠	٢٠٠
سبتمبر	٢١٠	٢٠١
أكتوبر	٢١١	٢٠٣
نوفمبر	٢٠٨	٢٠٠
ديسمبر	٢٠٨	٢٠٠

المصدر :

النشرة الإحصائية ربع السنوية ، الربع الأول ١٩٥٣ . ص ١٧ .

أما الودائع المصرفية فهى تمثل نسبة عالية من النقد اللبنانى ، وهى نسبة تزيد باطراد . فقد ارتفعت قيمة الودائع لدى البنـــوك الرئيسية خلال عام ١٩٥١ من ٢١٣ مليون ليرة إلى ٢٥٩ مليون ليرة ، ثم إلى ٢٨٩ مليون ليرة فى مارس ١٩٥٢ ، ثم إلى ٣١٣ مليون ليرة فى ديسمبر ١٩٥٢ .

تطور الودائع « بألوف الليرات »

فى نهاية	ودائع لأجل	ودائع تحت الطلب	مجموع الودائع
١٩٣٩	٩٣٤	٢٦ر٥٣١	٢٧ر٤٦٥
١٩٤٥	١٣٠٢	٢٢٥ر٨٢٧	٢٢٧ر١٢٩
١٩٥٠	٥٥١٤	٢٠٩ر٦٦٧	٢١٥ر١٨١
١٩٥١	٦٢٠٥	٢٥٣ر٠٩٢	٢٥٩ر٢٩٧
١٩٥٢	١١٧٦٦	٣٠١ر٤٥٦	٣١٣ر٢٢٢

المصدر :

النشرة الاحصائية ربع السنوية ، الربع الأول ١٩٥٣ . ص ١٨ .

على أن النقد المتداول فى ازدياد متصل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، سواء فى ذلك أوراق النقد الحكومية وأوراق البنكنوت ونقود الودائع .

تطور النقد المتداول « بألوف الليرات »

	أوراق حكومية	أوراق بنكنوت	ودائع مصرفية	مجموع المتداول
١٩٤٦	١ر٩١٦	١٤٢ر٥٠٠	٢٠٩ر٦٨٤	٣٥٥ر٢٧٧
١٩٥٠	٢ر٧٥٠	١٩٦ر٠٠٠	٢١٥ر١٨١	٤١٥ر١٣٧
١٩٥١	٣ر١١٣	٢٠٨ر٠٠٠	٢٥٩ر٢٩٧	٤٧١ر٦٠٩
١٩٥٢	٣ر٧٥١	٢٠٠ر٠٠٠	٣١٣ر٢٢٢	٥١٨ر١٦٦

ويرجع السبب فى اطراد زيادة النقـــد المتداول إلى زيادة القروض والكمبيالات المخصومة[1] . من ١٧٧ مليون ليرة فى آخر ١٩٥٠ إلى ٢١٧ مليون

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ص ٣٣١ .

ليرة فى آخر ١٩٥١ ، ثم إلى ٢٦٣ مليون ليرة فى آخر ١٩٥٢ . كما يرجع أيضاً إلى اختلاف المؤسسات التى تتناولها الأرقام فى عام ١٩٥١ عنها فى عام ١٩٥٢[١] .

— خامساً —

النظام النقدى فى سوريا

منذ أن حدثت القطيعة النقدية بين سوريا ولبنان ، وسوريا تسعى لتحقيق استقلالها النقدى وتدعيم غطاء عملتها . ولهذا تعددت الإجراءات التى اتخذتها فى هذا السبيل . وتعددت بالتالى التنظيمات القانونية للنقد السورى . وفى ١١ مارس ١٩٥٠ صدر المرسوم بقانون رقم ٧٦ ، يجمع الاصلاحات النقدية منذ بدأ الانفصال عن الفرنك . ثم دعت الحاجة بعد ذلك لاصدار المرسوم بقانون رقم ٨٧ فى مارس ١٩٥٣ ، لى ينظم النقد السورى على أسس ثابتة تحت رقابة الدولة ، وينشىء مصرف سوريا المركزى ، وينظم البنوك التجارية والرقابة عليها لأول مرة . ولقد وضع هذا القانون الأخير فى التطبيق منذ عام ١٩٥٦ .

إصلاح سنة ١٩٥٠

كان الغرض من إصدار المرسوم بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٠ هو تجميع النصوص القانونية المنظمة لليرة السورية فى عهد الانفصال عن الفرنك . ولهذا تضمن المرسوم تنظيما لليرة الورقية المتداولة ، ونص على إنشاء عملة سورية جديدة هى الليرة الذهبية .

أولا — النقود الورقية

الليرة هى وحدة النقد السورى ، وتساوى وزن ٤٠٥ر٥١٢ مليجرام

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد السادس ، العدد الثالث ص ٢٥١ .

ذهبا ، ولقد أجاز القانون أن يستمر فى إصدارها بنك سوريا ولبنان تمهيدا لقيام مؤسسة لاصدار النقد السورى . وقرر أن تكون للقطع الورقية الكبيرة المقومة بالليرات قوة إبراء مطلقة ، بحيث لا تكون للنقـــود الورقية الصغيرة المقومة بالقروش سوى قوة إبراء محدودة ، تماثل قوة إبراء القطع المسكوكة من المعادن غير النفيسة . أما غطاء هذه العملة الورقية فقد نص القانون على أن يتكون من مجموعة من العناصر تشمل : الذهب ، والعملات الأجنبية ، و(السندات) التجارية ، والسلف بالحساب الجارى ، والقروض التى تطلبها الدولة أو تضمنها ، والسلف الدائمة المستلفة من قبل الدولة ، واكتتابات الدولة فى صندوق النقد الدولى وفى البنك الدولى للانشاء والتعمير[1] .

ثانياً — النقود الذهبية

وفى الوقت نفسه ، أباح القانون سك ليرات وأنصاف ليرات ذهبية ، على أن يكون وزن الذهب فى الليرة ٦ر٨٢٦٨ر٠ جراما بعيار ٩٠٠و . وهذه الليرة الذهبية ليست وحدة النقد ، وإنما هى مضاعف لها ، تعادل ١٥ ليرة ورقية . والمفروض فى هذه الليرة أن تحفظ لدى بنك الإصدار ليضعها فى غطاء الأوراق الصادرة . ومع ذلك أجاز القانون وضع قطع منها فى التداول مقابل استلام ذهب خالص بما يعادل وزن القطع الذهبية القانونى وعندئذ يكون تداولها قانونيا . وقد تم فعلا سك ٢٥٠ ألف قطعة من فئة الليرة ، ١٠٠ ألف قطعة من نصف الليرة ، وضعت جميعا فى الغطاء ، وفق أسعارها الرسمية . أما الأفراد فقد بدا الفتور عليهم فى الحصول على القطع الذهبية . ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتفاع سعر الليرة الذهبية بالنسبة لما تحويه من الذهب الخالص[2] .

---

(١) رزق الله انطاكى ونهاد السباعى — « محاضرات فى المصارف والأعمال المصرفية » . دمشق ١٩٥١ ص ١١٧ .

(٢) جورج عشى — « النظام النقدى فى سوريا » . المرجع السابق ص ١٥٣ .

ثالثا — النقود الفضية

كذلك أوجد القانون نقداً فضياً بفئات مختلفة ، هى قطعة الخمسة والعشرين قرشاً وقطعة الخمسين قرشاً وقطعة المائة قرش . وكلف القانون وزارة المالية بسك هذه القطع .

ذلك هو التنظيم الذى وضعه المرسوم بقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٠ . وظاهر أن أهم نتائج هذا التنظيم هى تأييد حق الدولة فى الانفراد بتحديد عناصر الغطاء وفى ممارسة سلطتها باصدار النقود الورقية وإن عهدت بتلك السلطة إلى بنك سوريا ولبنان[1] .

ومع ذلك فقد كانت سوريا لاتزال مقيدة بأحكام اتفاق فبراير ١٩٣٨ ، على الرغم من خطواتها التى اتخذتها فى سبيل الانفصال عن الفرنك ، ولهذا عادت فعدلت نظامها النقدى على نحو أشمل فى مارس ١٩٥٣ .

اصلاح سنة ١٩٥٣

أصدرت سوريا المرسوم بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ فى أكبر محاولة لاصلاح نظامها النقدى . ويتضمن هذا المرسوم طائفة من القواعد الأساسية نلخصها فيما يأتى :

أولا — وضع نظام نقدى يسمح بمزيد من المرونة ، ذلك بانشاء (مصرف سوريا المركزى) ليقوم بأعماله كمؤسسة عامة مستقلة تحت رقابة الدولة[2] . ولقد نص على أن ينشأ هذا البنك برأس مال قدره ١٠ ملايين ليرة ، تكتتب به الدولة كله . وللمصرف وحده امتياز إصدار البنكنوت ، على أن يحوى الغطاء ذهبا وعملات أجنبية بما لا يقل عن ٣٠ ٪ . أما الباقى من الغطاء

(١) عزة الطرابلسى — « مصرف سوريا المركزى » ، محاضرة ألقيت فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٧ ونشرت فى النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب سنة ١٩٥٧ ، ص ٤٧٦ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد السادس ، العدد الثانى ص ١٥٦ .

فيكون حوالات تمثل التزامات عن عمليات تسليف تجارى أو صناعى أو زراعى ذات أجل معين ، وسندات حكومية أو بضمانة الحكومة ، وعملات معاونه . وعلى هذا البنك أن يمتنع عن التعامل مع الأفراد مباشرة ، مالم يرخص له وزير المالية صراحة بهذا التعامل تحقيقا لأحد الأغراض الآتية : مقاومة الاتجاهات الاحتكارية لاتحاد البنوك ، أو تقديم التسهيلات المصرفية فى المناطق الخالية من البنوك ، أو تشجيع بعض عمليات الائتمان التى ترى الحكومة ضرورتها . وكان من المفهوم أن البنك المركزى الجديد سوف يأخذ على نفسه الأصول والخصوم الخاصة بقسم الاصدار فى الفرع السورى لبنك سوريا ولبنان[1] .

ثانيا - تكوين هيئة عليا باسم (مجلس النقد والتسليف) مهمتها رسم السياسة النقدية للدولة وإدارتها . وعليها فى هذا السبيل أن تنظم مؤسسات النقد والائتمان بعرض تنمية سوق النقد والمال ، وتثبيت قيمة العملة ، وتأمين حرية تحويلها ، وتوسيع إمكانيات التوظيف والدخل القومى . ويتولى هذا المجلس إدارة مصرف سوريا المركزى ، والرقابة على البنوك التجارية . غير أن لمندوب وزارة المالية فى المجلس حق الاعتراض على القرارات التى يتخذها فإذا لم يؤيد وزير المالية اعتراضه خلال ثمانية أيام ألغى . ولمجلس النقد والتسليف أن يحدد معدلات الخصم والاقراض ويعين شروطهما للبنك المركزى ، وأن يحدد كذلك المعدلات القصوى للفائدة والسيولة لسائر البنوك التجارية بما يكفل تمشيها مع السياسة المالية العامة وحماية المدخرات القومية .

هذا التنظيم الشامل للنقد والائتمان فى سوريا قد تأخر تنفيذه بعض الوقت . فقد أعلن وزير المالية السورى فى شهر يوليه ١٩٥٣ أن مجلس النقد والتسليف سينشأ سريعا ، أما البنك المركزى فسوف يؤجل نظرا

---

(1) "The Banker" - June 1953. p. 363.

لضرورة المفاوضة بشأنه مع بنك سوريا ولبنان القائم بالاصدار . ومعنى هذا أنه لم يوضع فورا فى التطبيق من التشريع النقدى الجديد سوى البند الخاص بالرقابة على البنوك[1] .

ولقد تكون مجلس النقد والتسليف فعلا وأصدر فى يناير ١٩٥٤ بيانا أعلن فيه[2] .

أولا — أن التداول الورقى فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ قد بلغ ٢٧٧ مليون ليرة يبلغ غطاؤها من الذهب والعملات ١٩٦ر٩١٩ر٩٧ليرة بالسعر الرسمى و٦٧١ر٧٣٤ر١٥٦ بالسعر الحر . وهو مايمثل ٦ر٥٦٪ من مجموع التداول .

ثانيا — أن نسبة الذهب والعملات الأجنبية القابلة إلى التحويل إلى الذهب والدولارات والفرنكات السويسرية فى الغطاء تبلغ ٧٩ ٪ من مجموع الغطاء المكون من الذهب والعملات .

ولقد تم الاتفاق مع بنك سوريا ولبنان فى أول سبتمبر ١٩٥٥ على إنهاء امتياز إصدار النقد وصدق البرلمان عليه فى يناير ١٩٥٦ .

وتكون أخيرا مصرف سوريا المركزى ، وسنعرض له فيما بعد بكثير من التفصيل . غير أننا نفضل أن نقدم هنا مانلاحظه على إصلاح سنة ١٩٥٣ بصفة عامة :

فأولا — لقد أحسنت سوريا صنعا بإنشاء مصرفها المركزى المملوك للدولة ، فهذا مايجارى الاتجاه الحديث فى شأن البنوك المركزية ، فضلا عن أنه يغنى عن محاولات تأميم الفرع السورى لبنك سوريا ولبنان . وقد لايكون من المناسب وقد ضمنت الدولة سياسة البنك المركزى ، أن تحظر

---

(1) "The Banker" - July 1953. P. 53.

(2) L'Economie Libanaise et Arabe - "Communiqué du Conseil de la monnaie et du crédit en Syrie touchant la couverture de la monnaie syrienne". No. 21' Janvier 1954. P. 5.

عليه التعامل المباشر مع الأفراد ، فإن بلداً كسوريا اقتصاده بحاجة إلى تنمية ، يمكن أن يباشر البنك المركزى فيه بعض العمليات المصرفية ، من غير أن يخل بصفته المركزية ، مادام يسعى فعلا لتنمية سوق الائتمان وليس لمجرد المنافسة .

ثانياً — كما أحسنت سوريا بوضع سياسة النقد والائتمان فى يد مجلس يتولى بدوره إدارة بنك سوريا المركزى . غير أنه يبدو لنا من غير المفهوم أن يكون البنك بنكا مركزيا عاما ، والمجلس مجلسا عاما ، ثم يخول لمندوب وزارة المالية حق الاعتراض على قرارات المجلس . قد يكون هذا مفهوما لو كان البنك بنكا خاصا ، أو كانت أغلبية أعضاء المجلس غير حكومية . أما والدولة هى التى تمتلك البنك وتديره ، وهى التى تكون المجلس ، فمن الخطر إعطاء سلطة الاعتراض لموظف لا يمثل مهما قبل أكثر من وزارة المالية .

وأخيراً — فقد وضعت سوريا شروطا لغطاء العملة بحيث تضمن مرونة إصدارها وتدعيم قيمتها . فنوعت الغطاء تنويعا كبيرا ، واشترطت أن يكون الذهب والعملات الأجنبية بحيث لا تجاوز نسبة ٣٠٪ من الاصدار . وهذا فى ذاته ضمان . غير أنه كان يحسن التفريق بين الذهب والعملات الأجنبية ، فليست كلها كالذهب قوة . على أن العناصر الأخرى تسترعى الانتباه . وليس ما يمنع وجود العملات فى الغطاء ، ولا السندات الحكومية ولا تلك التى تضمنها الحكومة . أما الحوالات الناشئة عن الائتمان التجارى والزراعى والصناعى ، فعنصر متنافر . يفهم أن تشترك الحوالات التجارية فى الغطاء فهى أوراق قصيرة الاجل ، يتدخل البنك المركزى بشأنها ليؤدى دوره فى الخصم وإعادة الخصم للبنوك التجارية ، كما يعمل بوسائله المحدودة على تنمية سوق النقد . أما الاوراق الناتجة عن الائتمان الزراعى أو الصناعى ، فإن قبولها فى الغطاء إنما يعنى مطالبة البنك المركزى بقبول خصمها أو إعادة خصمها والقيام بصورة عامة بائتمان قد لا يكون قصير الأجل . وإذا كانت الاوراق التجارية تمثل قيمة حقيقية وتصدر

بمناسبة عمليات جدية مضمونة ، وتعتبر من الأصول التى تصفى نفسها بنفسها[١] ، فان الحوالات الناتجة عن الائتمان الزراعى لاتمثل نفس الضمان ، ويصدق ذلك بدرجة أكبر على أوراق الائتمان الصناعى .

التداول النقدى

والخلاصة من كل ذلك أن وحدة النقد السورية ، وهى الليرة ، عملة مستقلة عن الفرنك . ويتحدد سعرها بالنسبة للعملات الأجنبية فى الاسواق بحرية ، وإن كان يجب أن تعاد قيمة الصادرات فى صورة عملة أو أكثر من العملات الست الآتية : الدولار الامريكى ، الجنيه الاسترلينى ، الفرنك الفرنسى ، الفرنك السويسرى ، الفرنك البلجيكى ، الجنيه المصرى[٢] . ويشرف على ذلك مكتب القطع الذى أنشىء منذ سنوات وألحق أخيراً بالبنك المركزى .

وسعر الليرة فى السوق الحر هو السعر الذى يستخـــدم فى المعاملات التجارية . وقد كان هناك سعر رسمى للصرف هو ١ جنيه استرلينى = ٦ر١٩ ليرة سورية كانت الحكومة تستخدمه فى معاملاتها . غير أنه ألغى فى يونية ١٩٥٣ إلا بالنسبة لمعاملات الحكومة مع شركات البترول[٣] . وقد حل محله للأغراض الحكومية سعر محدد يراد به أن يتبع سعر السوق الحر ويمكن أن يتغير تحقيقاً لهذا الغرض . وقد كان هذا السعر المحدد هو ١ جنيه استرلينى = ٩ر٩ ليرة سورية[٤] .

---

(1) "Self - Liquidating assets".

(٢) جورج عشى — «النظام النقدى فى سوريا» . المرجع السابق ص ١٨٢ .

(٣) زادت حصيلة العملات نتيجة لاتفاق أخير مع شركة بترول العراق تضمن تحويل أنابيب البترول من حيفا .

(4) Syria - "Review of Commercial Conditions". London 1953 p. 8.

وعلى هذا يمكن القول بأن الصرف فى سوريا حر بصفة عامة - وإن كانت عليه قيود خفيفة الغرض منها تنمية سوق الصرف السورى ، وتأمين تمويل المحصول السورى فى مواسمه[١] .

إن سوق الصرف حر ، غير أنه سوق منظم . ولا يتدخل مكتب القطع هناك إلا فى حالتين هما إعادة قيمة الصادرات واستقرار سعر الصرف[٢] .

والقاعدة التى تتبعها الليرة هى قاعدة الصرف الخارجى بالورق، أما الغطاء النقدى فيتكون كما علمنا من عدة عناصر هى الذهب والفرنكات والسندات والقروض على الدولة .

تطور الغطاء النقدى

	الذهب	القطع الفرنسى	سندات على الخزينة السورية	قروض الدولة	المجموع
٣١ ديسمبر ١٩٤٨	٢,٤٧١,٠٨٥	٨٤,٦٠٠,٩٦٧	١٠٣,٢٥٧,٤٧٦	٤٣,١٧٠,٤٦٢	٢٣٢,٥٠٠,٠٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٤٩	٦,٣٠٦,١٥٤	٧١,٩٣٨,٨٢٠	٦٥,٧٥٣,٤٩٨	٩٢,٥٠١,٥٢٨	٢٣٦,٥٠٠,٠٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٥٠	١١,٠٠٠,٣٨٤	١٥,٠٣٠,١٩٤	٨٣,٢٢٩,٧٦٥	١٠٥,٧٢٩,٦٥٧	٢١٥,٠٠٠,٠٠٠

المصدر :

جورج عشى : النظام النقدى فى سوريا . ص١٧٧ .

والجدول السابق لايدل على حقيقة تكوين الغطاء اليوم . ولكنه مع ذلك يظهر لنا على مجموعة من التطورات فى الغطاء .

(١) جورج عشى — « نظام القطع الجديد » . النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة مشق ، الربع الثانى ١٩٥٢ ص ١٨ .

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر — السنة الأولى ، العدد الثانى ، ديسمبر ١٩٥٦ . ص ١٦٧ .

١ — فهناك تناقص واضح فى بند القطع الفرنسى ، وتزايد واضح أيضاً فى قيمة الذهب .

٢ — وهناك تزايد مستمر فى القروض الممنوحة للدولة أو بكفالة الدولة نتيجة لاقراض البلديات والشركات .

٣ — وهناك أخيراً تزايد مستمر فى السندات على الدولة ، نتيجة لاتساع حركة التسليف التجارى والصناعى .

والذى يستوقف النظر فى هذا التكوين هو غلبة عنصر السندات والقروض على الدولة السورية فى تكوين الغطاء . وهى ظاهرة تضخمية لاتدعو للاطمئنان .

ولقد تقلصت هذه الغلبة فى السنوات الأخيرة لصالح الذهب والعملات الأجنبية التى أصبحت نسبتها إلى الأوراق المتبادلة ٥٠٪ تقريبا فى نهاية سنة ١٩٥٦ :

تطور تكوين الغطاء « بملايين الليرات »

	الذهب	العملات الأجنبية	الأوراق المتداولة	النسبة ٪
نهاية	١٩٥٤	٥٨,٨	١٠٦,٢	٢٣٢,٦	٤٩,٦
نهاية	١٩٥٥	٦٦,٢	١٠٢,٠	٣٢٨,٣	٥١,٢
نهاية	١٩٥٦	٦٦,٤	١٥٢,٨	٤٣٦,٨	٥٠,٠

ويتقلب الاصدار فى سوريا على غرار تقلبات الإنتاج . فالانتاج هناك يتمثل فى حاصلات زراعية معدة أساساً للتصدير ، كالقطن والقمح ، وتنشط حركة التصدير فى سوريا فى فصل معين من السنة بين سبتمبر ويناير ، فتتدفق العملات الناتجة عن التصدير ، بينما يتوزع الاستيراد على مختلف شهور السنة مما يجعل التداول موسميا تبعاً لموسمية الإنتاج ويقضى على سوريا بالحرص فى تمويل تجارتها الخارجية والسعى

دائماً لجعل التداول مرتبطا بحركة الإنتاج والتجـــارة عن طريق مساهمة العملات الأجنبية الهامة فى الغطاء .

إن الدخل القومى فى سوريا يتوقف على التجارة الخارجية ، وبخاصة تجارة الصادرات . وتحسن حالة التجارة الخارجية يؤدى إلى تحسن الظروف النقدية وزيادة الودائع فى البنوك . فنسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومى نسبة مرتفعة إذ تبلغ الصادرات والدخل والواردات ٤٠٪ منه [1] ويتسم ميزان التجارة بعجز مستمر يتضاعف نتيجة للواردات غير المنظورة .

ميزان التجارة السورية « بآلاف الليرات »

	صادرات	واردات	المجموع	الميزان
١٣ مارس ٥٠ — ٣١ ديسمبر ١٩٥٠	٢٠٧ر٨٦٠	١٩٧ر٧٧٩	٤٠٥ر٦٤٤	+ ١٠ر٠٨٦
١٩٥١	٢٧٧ر١٣٤	٣٠٣ر٩٥١	٥٨١ر٠٨٥	— ٢٦ر٨١٧

المصدر :
المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥١ و ١٩٥٢ — دمشق ص ٧٢ ، ٧٣ .

ويدلنا الجدول السابق على ظاهرتين واضحتين : الأولى هى زيادة قيمة التجارة الخارجية بواردتها وصادراتها زيادة هامة وإن تكن الزيادة أكبر فى جانب الواردات ، والثانية هى اضطراب الميزان التجارى ، فهو موافق فى سنة ١٩٥٠ وغير موافق فى سنة ١٩٥١ . فإذا رجعنا لاحصائيات التداول النقدى نتبين زيادة مستمرة فى رقم البنكنوت الصادر ، وزيادة مماثلة فى رقم الودائع المصرفية .

---

(١) عبد الغنى حمور — «حساسية الإقتصاد السورى للصعوبات» ، النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق ، عام ١٩٥٦ ، ص ٢٠ .

التداول النقدى « بملايين الليرات »

	التداول الورقى	ودائع البنوك	المجموع	القروض والسلف
٤٩/١٢/٣١	٢٤٢ر١	٩٦ر٣	٣٣٨ر٤	٦٦ر٢
٥٠/٦/٣٠	١٠٤ر٥	١٥٢ر٥	٣٤٧ر٠	٨٧ر٦
٥٠/١٢/٣١	٢٢٤ر٦	١٧٠ر٨	٣٩٥ر٤	١٠١ر٦
٥١/٦/٣٠	٢٣٦ر٤	١٦٥ر٥	٤٠١ر٩	١٠٨ر٤
٥١/١٢/٣١	٢٥٧ر٣	١٩٨ر٤	٤٥٥ر٧	١٤٣ر٨

المصدر :

Nations Unies "Aperçu de l'évolution des Conditions économiques Au Moyen Orient", ibid. p. 100.

وظاهر أن التداول النقدى فى ازدياد مستمر ، فقد وصل فى نهاية عام ١٩٥١ إلى حوالى ٤٥٥ مليون ليرة سورية . وكان السبب فى هذا التزايد هو التوسع فى الائتمان الداخلى تبعاً لزيادة نشاط التجارة الخارجية ، فزادت القروض والكمبيالات المخصومة من حوالى ١٠٢ مليون ليرة إلى حوالى ١٤٣ مليون ليرة[١] . ولهذا حاولت السلطات النقدية تضييق الائتمان، وكان من جراء ذلك أن هبط رقم المتداول من البنكنوت فى ١٩٥١ على الرغم من وجود فائض فى الميزان التجارى قدره ٧ مليون ، فوصل إلى ٢٣٩ مليون ليرة ، وكان ٢٤١ مليون ليرة . وإن كانت الودائع فى البنوك قد زادت على العكس من ١٩٨ مليون ليرة إلى ٢٤٢ مليون ليرة ، وزادت قيمة الكمبيالات المخصومة والقروض من ١٤٣ مليون ليرة إلى ٢١٤ مليون ليرة[٢] .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد الخامس العدد الرابع ص ٣٣١ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى . المجلد السادس ، العدد الثالث ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

الودائع المصرفية « بألوف الليرات »

فى	لأجل	تحت الطلب	المجموع
يناير ١٩٤٩	٤ر٩٢٣	٩٦ر٦٠٨	١٠٤ر٥٣١
يناير ١٩٥٠	٦ر٥١٤	٩٠ر٤٦٤	٩٦ر٩٧٨
يناير ١٩٥١	٦ر٤٧٥	١٦٨ر٥٢٧	١٧٥ر٠٠٢
ديسمبر ١٩٥١	١٣ر٢١٥	١٨٥ر١٧٦	١٩٨ر٣٩١

المصدر :

المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥١ و١٩٥٢ ، دمشق ص١٨١ .

فإذا ما انتقلنا من الليرة الورقية إلى التداول المعدنى ، وجدنا أن حجم القطع المعدنية المتداولة لايمثل أكثر من ٠٤/. من مجموع التداول فى سوريا. فقد قل استعمال الأفراد للذهب فى المبادلات الداخليـــة . وبذلك زال ازدواج التداول التقليدى فى سوريا . ويستعمل الذهب أساسا فى الغطاء ، وقد بلغت قيمته فيه مع العملات الأجنبية فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٥١ رقم ٤٠ مليون ليرة أى بنسبة ١٦/. من النقد الورقى .

التداول المعدنى « بألوف الليرات »

	قطع معدنية	قطع فضية	التداول المعدنى	مجموع التداول النقدى
١٩٤٩	١٥ر٥٨	٤ر٠٤٠	٥ر٥٥٨	٢٤٢ر٠٥٧
١٩٥٠	١٥ر٥٨	٧٠ر٤٠	٩ر٥٥٨	٢٢٤ر٥٠٨
١٩٥١	١ر٤٨٥	٧ر٧٩٠	٩ر٢٧٥	٢٥٧ر٢٧٥

المصدر :

المجموعة الاحصائية السورية ١٩٥١ و١٩٥٢ ، دمشق ص ١٧٩ .

ويبدو أن ودائع الأفراد فى البنوك لاتزال ضئيلة نسبيا . وسوريا بلد

زراعى يميل فيه الزراع وصغار التجار لاستعمال أوراق البنكنوت . ومع ذلك فان رقم الودائع فى سوريا ضعيف إذا قورن مثلا برقمها فى لبنان . والواقع أن الشيك لم يتلق حتى الآن التداول الذى يتمتع به فى لبنان . كما لا توجد فعلا فى سوريا غرف للمقاصة بين البنوك ، وإن كانت تسوية الفروق تتم فيما بينها عن طريق المقاصة بين الحساب الذى يتمع به البنك لدى بنك آخر، أو بواسطة حسابات هذه البنوك لدى بنك سوريا ولبنان[1].

ومع ذلك فقد زادت الودائع فى سوريا زيادة ملحوظة عما كانت قبل الحرب[2]. وترجع تلك الزيادة لظروف التضخم الورقى ، وكثرة القروض الممنوحة بمعرفة البنوك . وقد أصدرت المجموعة الاحصائية السورية فى سنة ١٩٤٩ جدولا بالودائع لدى البنوك ، يتبين منه أن الودائع قد تضاعفت فيما بين سنتى ١٩٣١ و١٩٤٨ حوالى ١٦ مرة .

---

(١) رزق الله انطاكى ونهاد السباعى ، «محاضرات فى المصارف والأعمال المصرفية» ، المرجع السابق ص ١٣٧ .

(٢) كان الأفراد قبل الحرب يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم فى صورة ذهب ، كما كانوا يتعاملون بالنقود الورقية أساساً . انظر أحمد مراد — «الودائع المصرفية فى سوريا» . النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق ، الربع الثالث ١٩٥٣ ، ص ٢٦ .

الودائع المصرفية «بألوف الليرات»

	تحت الطلب	لأجل	المجموع
١٩٣٩	٥و٩٤٩	٢٠١	٦و١٥٠
١٩٤٠	١١و٠١٣	١٩٣	١١و٢٠٦
١٩٤١	١٥و٣٥٦	٩٣	١٥و٤٤٩
١٩٤٢	٣٥و٧١٢	٦٤٩	٣٦و٣٦١
١٩٤٣	٥٢و٢٥٥	٨٢	٥٢و٣٣٧
١٩٤٤	٧٩و٢٢٣	٩٧	٧٩و٣٢٠
١٩٤٥	٩٦و٧٩٤	-	٩٦و٧٩٤
١٩٤٦	٩٤و٤١٥	٢٥١	٩٤و٦٦٦
١٩٤٧	٩١و٣٥٢	١و٧٥٩	٩٣و١١١
١٩٤٨	٩٣و٣٧٥	٤و٦٨٥	٩٨و٠٦٠

وهذا الجدول واضح الدلالة على اتجاهين :

الأول — فهو يدل على أن الودائع تحت الطلب هى تلك الودائع التى كان يفضلها جمهور المتعاملين ، فقد تضاعفت هذه الودائع فيما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٨ حوالى ١٨ مرة .

الثانى - وهو يدل على أن الودائع لأجل لم تكن تنال اهتماما من المتعاملين خلال الحرب ، وهذا طبيعى فى ظروف الحرب وعدم الاطمئنان إلى حالة البنوك ومصير العملة كلها ، ونتيجة لاحتفاظ السوريين بأرصدتهم النقدية فى صورة من الذهب والاسترلينى . وهكذا شاهدت سوريا حالة فريدة من عدم الثقة ، نزل فيها حجم الودائع إلى الصفر . ولم تزد هذه الودائع إلا بعد سنة من نهاية الحرب ، واضطردت من ذلك الحين زيادتها.

وفيما عدا هذين الاتجاهين فاننا نلاحظ على تداول الودائع عامة فى سوريا أمرين هامين :

أولا – أن رقم الودائع يزيد وينقص حسب وجود فائض أو عجز فى الميزان التجارى .

الثانى – أن رقم الودائع يزيد وينقص حسب اتساع أو انكماش الائتمان الداخلى .

أى أن حجم الودائع فى سوريا يتوقف على حالة التجارة الخارجية والائتمان الداخلى معاً . وبعبارة أخرى فان زيادة رصيد سوريا من العملات الأجنبية لا ينتج اليوم زيادة النقد الورقى ، كما كان الأمر فى ظل قاعدة الفرنك ، وإنما ينتج فى العادة زيادة الودائع المصرفية .

النقد المتداول بملايين الليرات

السنة	المجموع	أوراق البنكنوت	قطع فضية	قطع أخرى
١٩٥٣	٢٦٤ر٣	٢٥٢ر٩	٩ر٦	١ر٤
١٩٥٤	٣٢١ر٤	٣١٠ر٢	٩ر٦	١ر٥
١٩٥٥	٣٤٩ر٢	٣٣٨ر٥	٩ر١	١ر٦

ولقد ظلت سوريا تواجه فى السنوات الأخيرة زيادة مستمرة فى النقود المتداولة ، مما كان يشكل خطرا تضخميا عليها ، حتى نوفمبر من العام . وكان للبنك المركزى الجديد دوره فى تشجيع الاتجاه التضخمى نتيجة لمساعدته للبنوك الأخرى . ثم بدأ انكماش فى ديسمبر سنة ١٩٥٦ وانخفض التداول من ٤٣٩ مليون ليرة إل ٤٠٩ مليون ليرة فى فبراير سنة ١٩٥٧ . وفى هذه المرة لعب البنك المركزى دورا انكماشيا بتركيزه الودائع لديه وتناقص الودائع لدى البنوك الخاصة[١] .

---

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الثانية ، العدد الثانى ، يونية ١٩٥٧ ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

— سادسا —

البنوك فى سوريا ولبنان

اتخذ النظام المصرفى فى سوريا ولبنان طريقاً شبيهاً بالطريق الذى اتخذه فى مصر ، وإن كان فيهما أكثر تأخرا عنه فى مصر . والواقع أن الظروف الاقتصادية التى أحاطت بمصر قد أحاطت بالبلدين ، وعلى نطاق أكبر . فقد ظلا حتى وقت حديث جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، التى ران التأخر الإقطاعى على كل ربوعها . ومن ثم كان التطور فى سوريا ولبنان بطيئاً ، حديث العهد ، وكانت معالم التقدم غير واضحة تماما . حتى كانت السنوات الأخيرة فانطلقت سوريا فى طريق تنمية نظامها المصرفى .

تطور النظام المصرفى

ومن المسلم أنه لم تكن هناك بنوك فى سوريا ولبنان خلال النصف الأول من القرن الماضى . أما خلال النصف الثانى فقد أخذت بعض البنوك تتكون ، وإن كانت بنوكا متواضعة تقوم على صغار الرأسماليين المسيحيين ممن تكفلوا من قبل بعمليات الاقراض المباشر ، وهم بالتالى أقرب مايكونون إلى المرابين . غير أن أهم البنوك كانت تلك التى كونها الرأسماليون الأجانب محتمين وراء نظام الامتيازات ، ومتمتعين بالنفوذ السياسى لدى السلطان وحاشيته . فظهرت على هذا الأساس قبل الحرب العالمية الأولى فى سوريا ولبنان بيوت مصرفية أهمها البنك الامبراطورى العثمانى الذى تأسس فى بداية الأمر برأس مال انجليزى ثم لم يلبث أن انضم إليه رأس المال الفرنسى عام ١٨٦٣ ، وتمتع إلى جانب العمليات المصرفية بحق إصدار أوراق البنكنوت وكان يتخذ فرعه العام فى بيروت . كما ظهر بنك سالونيك الذى تأسس فى سنة ١٨٨٨ فى مدينة سالونيك اليونانية ثم انتقل فى عام ١٩١٣ إلى القسطنطينية ، وكانت تشرف على رأس ماله الشركة العامة الفرنسية ، وقد ابتلعه فى النهاية بنك الكريدى ليونيه الجزائرى التونسى . وظهرت

الشركة الإنجليزية الفلسطينية وهى بنك كان مركزه الرئيسى فى لندن ، وبدأ أعماله فى فلسطين فى عام ١٩٠٣ ، وكان له فرع فى بيروت أغلق فى عام ١٩٣٣ . وأخيراً بنك الدويتش ، وكان أول بنك ألمانى فى الشرق الأوسط ، تأسس فى عام ١٨٨٩ .

ومن وراء هذه البنوك جميعا ، كان من الواضح أن النفوذ الرأسمالى المصرفى تتقاسمه فى سوريا ولبنان ثلاث قوى أساسية هى قوى انجلترا وفرنسا وألمانيا وكان واضحاً أن نفوذ انجلترا هو النفوذ الأقدم عهداً ، وأن نفوذ فرنسا كان النفوذ الأقوى أثراً ، وأن النفوذ الألمانى وهو حديث العهد كان يحاول فى ذلك الحين أن يشق طريقه داخل الأمبراطورية العثمانية المتعثرة .

كانت أهم البنوك إذن هى البنوك الأجنبية التى تأسست برأس مال انجليزى وفرنسى وألمانى . وكانت هذه البنوك فى البدايه تتوخى غرضا أساسياً هو التوسع الاقتصادى إلى جانب تمويل التجارة بين سوريا وبين البلاد التى تنتمى إليها تلك البنوك . فهى بنوك كانت مهمتها تمويل التجارة الخارجية قبل أن تكون بنوكا للودائع بالمعنى الصحيح ؛ خاصة وقد كانت تعترض سبيل الائتمان والودائع نظم عتيقة متأخرة ، مثل انتشار الملكية الاقطاعية وعدم الاعتراف بالملكية الفردية (١) ، ومثل الفكرة الدينية السائدة عن سعر الفائدة واعتباره كالربا (٢) ، ومثل انتشار المقرضين المباشرين

---

(١) كانت الأرض المملوكة ملكية فردية هى الاستثناء أما الملكية السائدة فكانت ملكية الأرض الميرية والأرض المشاع والأرض الموقوفة . وكانت كلها صوراً متأخرة من الملكية . فالأرض المشاع مثلا هى أرض مملوكة بواسطة جماعة من الناس : عشيرة أو قبيلة أو قرية . وليس للأفراد فيها سوى حق الانتفاع وحق الاستعمال ، فليس لهم حق التصرف فيها . أما استغلالها فكان يتم بصورة فردية . وقد زاد من هذا التعقيد أن جرت العادة على توزيع هذه الأرض بصورة دورية تتراوح بين ستة وأربعة سنوات فيما بين الأفراد القائمين باستغلالها .

Cf. Anoir Sabbagh - "Le crédit agricol een Syrie", Thèse dactylographiée. Paris 1913. p. 53.

(٢) لا تزال الفكرة فى البلاد العربية هى تحريم الفائدة بدعوى أنها الربا . وهى فكرة وجدت منذ قرون فى أوربا الاقطاعية حين كانت القروض شائعة بين الفلاحين وصغار =

فى الريف ، ومثل الارتياب الظاهر فى البنوك حتى لم تكن تجد لها عملاء سوى التجار المثقفين والشركات الأجنبية وبعض الموظفين . لذلك كانت البنوك تسعى لتمويل التجارة الخارجية كما تسعى لاقراض عملائها بفائدة باهظة ، بينما لم توجد بنوك عقارية ولا زراعية بالمعنى الصحيح . وكان البنك الزراعى الوحيد فى الدولة العثمانية هو البنك الزراعى العثمانى الذى تأسس فى سنة ١٨٨٧ وبث فروعه فى سوريا . فلما كانت الحرب العالمية الأولى ، كانت البنوك المملوكة للفرنسيين والانجليز موضع اضطهاد الدولة العثمانية ، ولقد أفلحت فى تهريب أموالها إلى فروعها فى خارج البلاد . هذا بينما اشتدت منافسة الأموال الألمانية لها ، واتسع نشاط البنوك الألمانية فى كل بلاد الدولة .

غير أنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى ودخول سوريا ولبنان فى حوزة الحلفاء ثم الفرنسيين وحدهم ، انتهت مرحلة أولى من مراحل تطور النظام المصرفى فى سوريا ولبنـــان . وهى مرحلة تميزت فى الواقع بالمعالم البارزة الآتية :

أولا ــ انتشار المقرضين العاديين وارتفاع ســـعر الفائدة إلى حد فاحش .

ثانياً ــ وجود عدد كبير من البنوك المحلية القليلة الأهمية ، التى لا تفترق كثيراً عن المقرضين المباشرين(١) .

= السادة وهم أغلبية السكان، وكانت تطلب تحقيقاً لأغراض الاستهلاك ، بحيث يعتبر المقترض وقد أبرم العملية تحت وطأة الضرورة . وكانت الفكرة هى أن الربا مبلغ معين ومحقق يتلقاه المقترض زيادة عن أصل القرض وهذا هو جوهر الربا ، « المخالف للـكتب الدينية والمخالف لتعاليم أرسطو والمخالف للطبيعة إذ يعيش الإنسان بغير عمل ويبيع الزمن الذى يملـكه الله للمحتاجين » .

Gf. R. H. Tawney - "Religion and the Rise of Capitalism". London 1942. P. 41, 42, 44.

(1) Saïd Himadeh - "Monetary and Baking System of Syria", Ibid. p. 31.

ثالثاً — وجود مؤسسات مصرفية أجنبية ، قليلة العدد نسبيا ، وكبيرة الأهمية تسيطر على سوق النقد .

رابعاً — اشتغال البنوك الأجنبية بتمويل التجارة الخارجية قبل غيرها من العمليات المصرفية مثل قبول الودائع وتسليف الزراع ، وإن كانت قد تدخلت خلال الحرب فى تمويل التجارة الداخلية .

وبعد أن أصابت الحرب أعمال البنوك بالتدهور عامة ، عادت فازدهرت فى ظل الانتداب الفرنسى . وانتشرت البنوك ونمت وتركز بعضها ، وبخاصة تلك البنوك التى كونتها رءوس الأموال الفرنسية ، مثل بنك الكريدى فونسيه الجزائرى التونسى ، والكريدى السورى ، والشركة الجزائرية . وأخذت هذه البنوك تتنوع . فظهرت بنوك للودائع وبنوك عقارية غير متخصصة . فكانت بعض البنوك التجارية تقرض على الأراضى ، وكان بعض البنوك العقارية يمول التجارة وأعمال البناء ؛ بحيث تميزت البنوك فى سوريا ولبنان بعدم التخصص على نحو لم تشهده مصر . وتكونت بنوك زراعية متخصصة أسستها الدولة . ولم يكن يعرقل من سير حركة الائتمان سوى عمليات تخفيض الفرنك التى تتابعت حتى الحرب العالمية الثانية[1] . وفى هذه الأثناء قامت بنوك محلية كثيرة العدد ، غير أنها لم تفلح فى البقاء طويلا وعمت البلاد موجة من الإفلاس بين البنوك فى سنة ١٩٢٩ وما بعدها . كما قام خلالها بنك مصر سوريا ولبنان بغرض تمويل التجارة والصناعة ، ومع ذلك ظلت سوريا بغير بنك صناعى ، وليس فيها بنوك استثمار ولا أعمال . ولقد تغيرت فى الأثناء بعض المعالم التى كانت تميز البنوك فى سوريا ولبنان . وإنما كان للتطورات الحديثة أثرها . فإن استقلال البلدين عن فرنسا كان

---

(١) فقد ظل تقلب قيمة العملة الورقية ، تبعاً لتخفيض الفرنك ، عاملا يمنع من الادخار ويشجع على الاكتناز .

يجب أن يحمل رءوس الأموال الفرنسية أما على السعى لمشاركة رأس المال المحلى وإما على تصفية أعمالها والانتقال بأعمالها إلى بلد آخر . كما أن انفصام الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان كان لابد أن يؤثر على النظام المصرفى فى سوريا بالذات . فقد كانت أهم البنوك تتوطن فى بيروت بوصفها عاصمة التجارة الداخلية والخارجية على السواء . فمن المسلم أن النظام المصرفى فى سوريا كان أكثر تأخراً منه فى لبنان ، وأن العادة المصرفية عند اللبنانيين كانت أرسخ قدما منها عند السوريين .

على هذا النحو تضاعف النشاط المصرفى فى سوريا أخيرا . فنمت التجارة الداخلية بفعل القطيعة التى فرضها لبنان ، وباشر مجلس النقد والتسليف تدخله المفيد فى السوق المصرفى لأول مرة ، وزيد رأس مال البنك الزراعى ليوسع نشاطه ، وتم تحويل البنك السورى من بنك للاصدار إلى بنك تجارى عادى ، بينما أنشىء بنك مركزى مملوك للدولة ومنح كافة السلطات اللازمة لتوجيه الائتمان .

وهكذا زاد عدد البنوك العاملة فى سوريا . وفى مقابل ١٣ بنكا كانت توجد فى عام ١٩٥١ ، بلغ عددها ١٧ بنكا فى عام ١٩٥٤ . ولقد انضم إليها فى سنة ١٩٥٦ مصرف سوريا المركزى . كما ازدادت فروعها على التوالى من ١٨ فرعا إلى ٢٩ فرعا[١] . وازداد رأسمالها من ٢١,٢ مليون ليرة فى سنة ١٩٥١ فأصبح ٦٧,٤ مليون ليرة فى ١٩٥٣ ، ثم ١١٩,٤ مليون ليرة فى سنة ١٩٥٤ . وتضاعفت فى الأثناء مصادر منح الائتمان لدى هذه البنوك فبلغت ٥٢٨,٤ مليون ليرة فى سنة ١٩٥٦ وكانت تبلغ ١٧٦,٢ مليون ليرة فى سنة ١٩٥٢[٢] .

---

(١) عبد الغنى حمور — «حساسية الاقتصاد السورى للصعوبات» — النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق سنة ١٩٥٦ ، ص ٣٤ . وانظر أيضاً النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، ديسمبر ١٩٥٦ ، ص ١٦٨ حيث تقول «فى سوريا ١٦ بنكاً ، ولها ٤٣ فرعاً» .

(٢) عبد الغنى حمور — المرجع السابق ، ص ٢٩ .

نمو مصادر التسليف

بملايين الليرات

	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
رءوس أموال	١٠ر٥	٣٧ر٨	٤٠ر٧
ودائع أفراد	١٢٥ر٣	١٣٥ر٧	١٥٦ر١
ودائع عامة	١٥٧	١٦٦ر٩	١٤٧ر٣
مساهمة خارجية	١١٩ر٢	٩٢ر٢	٩٧ر١
تسليف البنك المركزى	٣٥ر٤	٥١ر١	٨٧ر٢
	٤٤٧ر٦	٤٨٣ر٧	٥٢٨ر٤

غير أن الصفة المميزة حتى اليوم للنظام المصرفى فى سوريا ولبنان هى أن أكثر البنوك هناك أجنبية . ولا تزال هذه البنوك تسيطر فعلا على السوق المصرفى . وهى تضع أموالها فى تمويل المواسم الزراعية والتجارية ، كما تستقدم لهذا الغرض نفسه أموالا من مراكزها بالخارج .

وتتسم مساهمة تلك البنوك فى عمليات الائتمان بأنها مساهمة موسمية ، متقلبة تخضع لأهواء السياسة وليس لاعتبارات الاقتصاد ، وهى أبعد ما تكون عن الاستجابة لاعتبارات تنمية الاقتصاد السورى وتطوره على النحو المرغوب فيه .

وهناك بنوك وطنية وأخرى عربية . غير أنها جميعا قليلة العدد ، قليلة الأثر . فالأولى تمارس نشاطا محليا . أما الثانية فنشاطها فى المرتبة الثانية بعد البنوك الأجنبية .

وإذا كان ثمة مجال لصفة مميزة ثانية للنظام المصرفى السورى اللبنانى فهى عدم تخصصه على الاطلاق ، وسعى سوريا خاصة لإقرار نوع من

التخصص منذ سنة ١٩٥٣ وإنشاء مجلس النقد والتسليف ثم البنك المركزى أخيرا . ولا شك أن الاتجاه إلى التخصص مظهر كبير الدلالة على ظاهرة أعمق هى نمو النظام المصرفى واتجاهه نحو التكامل بين مؤسساته .

البنوك المتخصصة

ليس فى سوريا ولبنان من البنوك المتخصصة سوى تلك التى تعمل فى الائتمان العقارى والزراعى . فلا توجد حتى الآن بنوك متخصصة للائتمان الصناعى ، وإن كان هناك تفكير قديم فى إنشـــاء بنك صناعى يرجع إلى سنة ١٩٢٦ ، ولقد تجدد السعى أخيرا لانشائه .

أولا : الائتمان العقارى

يقوم نظام التسليف العقارى فى سوريا ولبنان على نفس الأسس التى كان يقوم عليها أيام الدولة العثمانية . كل ماهنالك أن الائتمان قد انتشر عن ذى قبل ، وأن المؤسسات القائمة به اليوم أقوى وأقدر على مباشرته ، وماذلك إلا نتيجة للإصلاحات التى أدخلت على نظام ملكية الأرض والتسجيل ، بينما استقرت فى نفس الوقت حقـــوق الملكية ، وتحددت معالم نظام الرهن العقارى[1] . ويتولى الائتمان العقارى فى سوريا ولبنان بنوك ثلاثة كبرى هى : الكريدى الجزائرى التونسى ، والكريدى فونسيه السورى والشركة الجزائرية[2] . وكلها بنوك رأسمالها فرنسى ، قد تأسست فى عهد

---

(١) وضع نظام الرهن العقارى فى صورته الشاملة فى سنة ١٩٣٠ ، ثم أقر هذا النظام التقنين المدنى السورى الذى وضع سنة ١٩٤٩ .

(٢) ويكون البنكان الأولان (الكريدى الجزائرى والتونسى والكريدى السورى) شركة واحدة فعلا . فهما يباشران أعمالهما معاً عن طريق فرعهما فى بيروت ووكالتهما فى حلب ودمشق وطرابلس . أما الشركة الجزائرية فلها فرع فى بيروت ووكالة فى طرابلس .
A. Sabbagh - "Le crédit agricole en Syrie", ibid. P. 252.

الانتداب ، وتمتعت بنفوذه فى القيام بعملياتها . وأهم هذه البنوك هو بنك الكريدى الجزائرى والتونسى الذى أنشىء فى سنة ١٩٢١ ، ولم يبدأ أعماله فى الائتمان العقارى إلا فى سنة ١٩٣٨ . فقد كان من قبل يشتغل بالعمليات التجارية والاستثمارية فقط . ومن هنا نتبين صفة هامة فى تلك البنوك العقارية وهى أنها بنوك غير متخصصة ، بحيث لاتقصر عملياتها على الائتمان الزراعى ، وتشترك بعد كل هذا فى تمويل المشروعات العامة والصناعية . ويتولى بنك التسليف الزراعى الصناعى اللبنانى عمليات الائتمان العقارى فى لبنان ، ولذلك يسمى بالبنك العقارى . ولقد قامت بنوك عقارية حديثة فى المدن اللبنانية لتشجيع حركة البناء[١] .

ويمكن القول على هذا الأساس بأن عمليات البنوك العقارية تشتمل على العمليات الآتية :

١ — منح القروض للملاك برهن عقارى ، برهن المنازل والأراضى فى المدن والريف ، وهى قروض تتراوح مدتها بين الأجل القصير لسنة أو أقل تسدد دفعة واحدة والأجل المتوسط الذى لايتجاوز ٩ سنوات وترد عن طريق الاستهلاك أو بغيره ، والأجل الطويل من عشر سنوات إلى ثلاثين سنة وترد على دفعات سنوية . ولا يتجاوز مبلغ القرض ٥٠ ٪ من قيمة العقار المرهون [٢] . وتدخل عمليات البناء فى الغرض التقليدى من القرض وهو الحصول على الملكية العقارية أو تحسينها . ويلاحظ هنا أن البنك العقارى اللبنانى يمنح قروضا لا تتجاوز ٢٥ ٪ من قيمة العقار المثمنة

---

(١) البرت بدر — « محاضرات فى الاقتصاد اللبنانى » ، القاهرة ١٩٥٥ ص ٧٧ .

(٢) كانت الفائدة قبل الحرب العالمية الأخيرة تتراوح بين ٦ ٪ و ٨ ٪ انظر :
Himadeh - "Monetary and Banking System of Syria", Ibid. p. 227.

على أساس البيع الإجبارى أى لا تتعدى ١٥ ٪ من قيمة العقار الحقيقية(١) .

٢ — منح القروض للمزارعين . وهى قروض تتعاقد الحكومة فى سوريا ولبنان عليها مع البنوك العقارية ، وتمنح لآجال متفاوتة . فبعضها قصير الأجل بغرض تمكين المزارعين من دفع نفقات البذر والحصاد . وبعضها متوسط الأجل بغرض تمكينهم من شراء الماشية . والآخر طويل الأجل لإدخال التحسينات الرأسمالية فى الإنتاج الزراعى . ويقول سعيد حمادة إن الحكومة كانت تزود البنوك بنسبة ٣ ٪ تدفعها كفائدة عن القروض القصيرة الأجل ، بحيث لا يتحمل المقترض سوى أربعة ونصف فى المائة فقط . وكانت الحكومة تلتزم بالتزامات مقاربة فيما يتعلق بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل .

٣ — فتح الاعتمادات للبنوك الزراعية . وهى عملية يقوم بها خاصة بنك الكريدى الجزائرى والتونسى ، فالبنك يفتح اعتمادات للبنوك الزراعية حتى يتيح لها إقراض المزارعين ، بشرط أن يحال الرهن الذى يمثل القرض إلى البنك بغير طريق الحلول العينى . وهذا هو ما يسمى بتحويل الاعتمادات الممتازة أو المرهونة ، وتشمل القروض الممنوحة بغرض تحسين الأرض أو إقامة المبانى فى الريف أو المدن .

وليست هذه هى كل ما تقوم به البنوك العقارية من عمليات ، وإنما يضاف إليها اشتغال هذه البنوك العقارية بما ذكرنا من عمليات الائتمان التجارى ، والائتمان الصناعى ، وإقدامها على إقراض المؤسسات العامة .

ثانياً — الائتمان الزراعى

فى ظل الدولة العثمانية كان هناك بنك زراعى تأسس سنة ١٨٨٧ ، وانتشرت فروعه فى ربوع سوريا ولبنان . فلما هزمت الدولة العثمانية ،

---

(١) البرت بدر — « محاضرات فى الاقتصاد اللبنانى » المرجع السابق ص ٢٨ .

حلت الحكومات محل الدولة فى ملكية البنك وفروعه . وهكذا تكونت أربعة بنوك زراعية مملوكة للدولة ، فى سوريا وفى لبنان وفى منطقة العلويين وفى جبل الدروز . وكان أهمها البنك الزراعى فى سوريا ، الذى تعددت القوانين المنظمة لعملياته ، حتى صدر قانون موحد لأحكامه فى عام ١٩٣٧ ، ثم توالت التعديلات عليه ، حتى صدر قانون فى عام ١٩٤٧ يجعل من البنوك الزراعية فى سوريا بنكا واحداً هو بنك سوريا الزراعى (١) . ولقد أضيفت إلى هذا القانون فيما بعد أحكام جزئية جديدة (٢) . والمهم فى ذلك أن نظام بنك سوريا الزراعى ينص على أن الغرض منه هو « مساعدة الزراع وتنمية الزراعة » . ومعنى ذلك أن البنك على استعداد لأن يتبع سياسة عريضة فى الائتمان الزراعى ، طالما كانت هذه السياسة تساعد الزراع وتنمى الزراعة ولم يكن هذا النظام متاحا بهذه الصورة من قبل . فقد كان البنك الزراعى فى سوريا قبل إصلاح سنة ١٩٣٧ فى نفس المستوى الذى توجد فيه البنوك التجارية (٣) . وأخيراً اتخذت الحكومة السورية اجراءات جزئية لتدعيم نشاط البنك وتزويده بوسائل ذلك النشاط .

وللبنك الزراعى موارده ، وهى تشتمل على رأسماله والودائع التى يقبلها والقروض التى يحصل عليها . أما رأسماله فيتكون من المبالغ والاعتمادات الممثلة لأصول الفروع السورية فى البنك الزراعى العثمانى القديم ، ومن الإعانات التى تقدمها الدولة للبنك ومن الأرباح الناتجة عن عملياته . وإنما يقال إن السلطات العثمانية قد حملت معها الأموال التى كانت فى صناديق البنك وما فيه من ودائع . ولذلك كان رأس ماله ضئيلا ، غير معروف على سبيل التحديد . أما إعانة الدولة للبنك فهى عبارة عن نصيب هذا البنك من

---

(1) A. Sabbagh - "Le crédit agricole en Syrie", Ibid, P. 183

(٢) رزق الله انطاكى ونهاد السباعى — « محاضرات فى المصارف والأعمال المصرفية » . المرجع السابق . ص ٣٨ .

(3) Salah Essaleh - L'état actuel de l'économie syrienne". Paris 1944 p. 83.

الضريبة على الأراضى ، وهو نصيب يتحدد بنسبة ٤ ٪ من مجموع حصيلة هذه الضريبة . وقد زادت الحكومة فى نهاية سنة ١٩٥١ من رأس مال البنك ومنحته قروضاً من الخزانة ومؤسسة الإصدار بضمان الحكومة . وأما أرباح البنك فهى تتمثل أساساً فى الفائدة التى يتحصل عليها فى مقابل عمليات الائتمان . ولقد كان سعر الفائدة السائد منذ تنظيم البنك فى سنة ١٩٢٥ هو ١٠ ٪ واستمر هذا السعر حتى سنة ١٩٣٠ ، فخفض فيها مرتين إلى ٩ ثم إلى ٨ ٪ وفى العام التالى خفض السعر إلى ٧ ٪ واستمر السعر عند هذا المستوى حتى عام ١٩٤٣ فخفض إلى ٥ ٪ ثم رفع فى العام التالى إلى ٦ ٪ وظل عندئذ عند ذلك المستوى . ولقد اتخذ مجلس النقد والتسليف فى أزمة الائتمان سنة ١٩٥٥ قراراً بزيادة رأس مال البنك الزراعى بمقـــدار ٢٠ مليون ليرة سورية (١) .

هذا عن رأس مال البنك ، أما الودائع التى يقبلها فانها تأتيه من كل جهة . وهو على استعداد لأن يقبلها سواء جاءته من الريف أو المدن ، بأمل زيادة موارده لمقابلة طلبات العملاء . وهذه الودائع بالتالى متفاوتة الآجال ، ففيه ودائع لأجل ، وودائع تحت الطلب ، وودائع جارية ناتجة عن حسابات جارية .

وليست هذه وحدها موارد البنك فانه يستطيع أن يضيف إليها موارد أخرى استثنائية عن طريق الاقتراض . فيستطيع البنك أن يقترض لدى الخزانة العامة أو من البنوك ومؤسسات الائتمان . كما يستطيع أن يصدر سندات بضمان عقارى . وقد رأينا من قبل كيف يقدم الكريدى الجزائرى والتونسى أمواله إلى البنك الزراعى (٢) . وكذلك بنك سوريا ولبنان (بنك

---

(١) عبد الغنى حمور — المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢) يبدو أن الكريدى الجزائرى والتونسى لم يقدم للبنك الزراعى معونته المالية سوى مرة واحدة بلغ مقدارها ٧٥٠ ألف ليرة ، وقد رد المبلغ فى سنة ١٩٣١ .
C.F.A. Sabbagh - "Le crédit agricole en Syrie", Ibid. p. 253.

الاصدار السابق) فانه يقدم معونته للبنك الزراعى، وبخاصة لفروعه فى المحافظات . أما اصدار السندات فمعناه أن البنك الزراعى يلجأ إلى الأفراد والمشروعات الخاصة فى سبيل الحصول على الأموال اللازمة لعملياته .

ويباشر البنك الزراعى عمليات الائتمان منذ اصلاحه على نطاق واسع . فقد كان قبل سنة ١٩٣٧ يقصر عملياته فى نهاية الأمر على الملاك وأشباه الملاك . وعلى كبار الملاك خاصة . أما اليوم فعملياته تشمل الزراع بغض النظر عن الملكية . وهو يعطى ائتمانه للأفراد والبلديات بغرض تحسين الزراعة وتنميتها ، ويتجه لاقراض الجمعيات التعاونية الزراعية ومؤسسات الائتمان الزراعى . كما أن له أن يشترك فى الجمعيات والمؤسسات الزراعية . وله بعد ذلك أن يشترى الأراضى الزراعية بغرض تحسينها وتقسيمها ، وإعادة بيعها للزراع .

على أن أهم ما يباشره البنك من عمليات هو منح القروض وتقديم السلف . ومن هذه الناحية نجد أن عمليات البنك الزراعى تتناول فى المقدمة تقديم السلف على الحاصلات الزراعية ومنتجات الصناعة الزراعية . ومعنى ذلك أن البنك يمنح الائتمان فى مقابل ضمان عينى منقول . ويحصل البنك فائدة قدرها ٦ ٪ يضاف إليها رسم لا يزيد عن ٣ ٪ فى مقابل مايتحمله من إيجار ومصاريف تخزين وتأمين وحراسة . وكانت هذه القروض قليلة قبل الاصلاح ، نظراً لقلة المخازن والشئون اللازمة . وكان القرض مستحيلا فى مقابل أدوات الزراعة والماشية ، أى كان الائتمان ممتنعاً على المستأجر غير المالك . وإنما يمكن الآن أن يتقدم مثل هذا المستأجر إلى البنك فيشترى منه أدواته الزراعية . وأخيراً فان الائتمان ممكن فى مقابل ضمان منقول غير الحاصلات والمنتجات ، كالسندات والذهب .

ويقدم البنك الزراعى سلفاً للزراع بضمان عقارى . وقد امتد أجل الدفع لمثل هذه السلف إلى ١٥ عاما بعد أن كان لا يتجاوز ٥ سنوات . ولم تكن هذه القروض متاحة من قبل لغير كبار الملاك . فلم يكن مبلغ القرض

يتجاوز ٤٠ ٪ من قيمة الأرض وما عليها أو ٦٠ ٪ من قيمة الأرض بغير زرع . ثم تعدل هذا الشرط فأصبح الحد الأقصى للمقترض الواحد هو مبلغ ٥٠٠ ليرة ذهبية ، وللجمعيات ٢٠٠٠ ليرة ذهبية .

ويبدو من طبيعة عمليات البنك الزراعي المتقدمة أن آجالها يجب أن تتفاوت إلى حد بعيد . وهي بالفعل تتراوح بين شهر واحد وخمسة عشر عاما . فهناك قروض من شهر إلى ٤ شهور ، أو سنة ، أو ٣ سنوات . وهناك قروض أخرى من سنة إلى ٥ سنوات ، أو ١٥ سنة تمنح للحصول مثلا على الآلات والمواد الزراعية . وأهم قروض البنك هي تلك التي تمنح لأجل قصير بغرض تمويل حاصلات الأرض مثل الحبوب والقطن والأرز والطباق أو تمويل عملية تصنيع الزراعة كالزيوت .

قروض البنك بحسب أجلها بالليرة السورية

	جملة القروض	قرووض لأجل قصير	قروض لأجل طويل
١٩٤٤	٣ر٣١٤ر٤٠٠	٢ر٤٨٥ر٩٥٠	٨٢٨ر٤٥٠
١٩٤٥	١ر٩٨٣ر١٠٨	٤٨٠ر٩٦٦	١ر٥٠٢ر١٤٢
١٩٤٦	٢ر٣٠٠ر٩٨١	١ر٥٧٠ر١٩٤	٧٣٠ر٧٨٧
١٩٤٧	٦ر١٨٨ر٣٩٩	٤ر٤٥٨ر٢٢٣	١ر٨٣٠ر١٧٦

ولقد استمر الاتجاه بوضوح نحو نقص السلف الزراعية الطويلة الأجل وازدياد أهمية السلف الموجهة للزراعة فعلا[1].

(1) Documents sur la situation économique et financière de la Syrie, en 1954 — 1955 — "La Documentation française" 5 Juillet 1955, p. 11.

قروض البنك

	١٩٥١ — ١٩٥٢ ١٨ شهرا	١٩٥٣	١٩٥٤ ٩ شهور
لأجل طويل	١٩٫٨٧٥٫٣٧١	١٢٫٥٧٥٫٥٢٤	١٫٢٩٢٫٨٧٠
لأجل قصير	٦٫٠٥٩٫٤٩٧	٨٫٤٧١٫٦٨٢	٥٫٣٢٧٫١٢٤

ولعل أهم تطور طرأ على البنك الزراعى السورى هو ماقررته الحكومة أخيراً من زيادة رأس ماله وجعله مؤسسة مستقلة غير تابعة لأية وزارة وإنما خاضعة لتوجيه مجلس النقد والتسليف مع تخويله حرية منح المزارعين قروضا موسمية لمختلف الأعمال الموسمية ، كما خولته حق منح المزارعين الملاك والمشترين قروضا بأثمان ما يحتاجونه من مواد لمكافحة دودة القطن تسدد عند المحصول . ولقد أعطته حق استيراد الآلات الزراعية ومحركات المياه وبيعها نقدا أو على أقساط ، وأخيرا فقد أجازت له منح مشترى أراضى الدولة قروضا موسمية دعما لسياسة توزيع أراضى الدولة على صغار المزارعين[١].

ويقوم بالائتمان الزراعى فى لبنان بنك التسليف الزراعى الصناعى العقارى اللبنانى ، وهو شركة أنشئت سنة ١٩٣٨ بتعاون بين الحكومة اللبنانية والبنك السورى اللبنانى القائم بالإصدار . وموارد البنك محدودة ، ولذلك لا يمنح المزارعين أكثر من ٨ ٪ من مجموع القروض الزراعية فى السوق ، وفى هذه الظروف يكون من الطبيعى أن لا يجد صغار الملاك المزارعين كل بغيتهم ، بينما يغلق التسليف بالفعل أمام المزارعين غير المالكين . ولذلك يجرى التسليف الزراعى بفوائد باهظة . وإذا كان القانون قد حدد ٩ ٪ حدا أقصى لسعر الفائدة ، فإنها تربو فى العمل على ٢٠ ٪[٢].

(١) أحمد السمان — « اقتصاديات سوريا » المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٢) البرت بدر — « محاضرات فى الاقتصاد اللبنانى » المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وإلى جانب البنك الزراعى فى كل من سوريا ولبنان يقوم بنك سوريا بدور ما فى تمويل الزراعة . إنه لا يقدم القروض فى صورة سلفة مضمونة برهن عقارى ، فهذه عمليه لا يباشرها . وإنما يمكن أن تجد الزراعة وتجارة الحاصلات الزراعية سبيلا إلى بنك سوريا ولبنان عن طريق الخصم والاقتراض برهن منقول كذلك تقوم البنوك المحلية بتقديم بعض الائتمان الزراعى المطلوب . وفيما عدا ذلك فإن عمليات الائتمان الزراعى منتشرة ، تستوجبها حتى الآن الظروف الشاقة التى يصادفها الزراع غير المالكين عند الاقتراض وتقوم بهذه العمليات خارج البنوك فئات مختلفة كصغار أصحاب البنوك والصرافين والتجار والملاك المرابين . ويبدو أن للفئتين الأخيرتين نشاطا كبيرا ، فهما يشاركان فى كل فروع الائتمان حتى ليعتبران مصدرا هاما للائتمان الزراعى فى سوريا ولبنان . ويمنح التجار والملاك ائتمانهم لأجل قصير فى العادة ، وقد يكون لأجل متوسط . ولكن أسعار الفائدة التى يفرضونها أسعار ربوية - تتراوح بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ ، ٤٠٪ وقد تزيد . وطبيعى أن تكون الأرض هنا موضعا للتنازع بين أصحابها وبين التجار والملاك المرابين . وطبيعى فى هذه الظروف أن يضطر بعض صغار الملاك إلى هجر الأرض والبعد عن الزراعة تخلصا من عبء الديون

وغنى عن البيان أن نخلص أخيرا إلى أن البنوك التى يطلق عليها اصطلاحاً اسم البنوك المتخصصة فى سوريا ولبنان إنما تمنح ائتمانا يتميز بصفات هامة نرى أنه ائتمان غير متخصص على الاطلاق .

أولا — إن البنوك العقارية والزراعية تمنح ائتمانها للملاك قبل المستأجرين ، ولكبار الملاك قبل صغارهم ، فلا يوجد أمام هؤلاء الأخيرين سوى الالتجاء إلى البنوك التجارية أو المرابين . وتحاول سوريا جادة أن تتلافى هذا الخطر .

ثانياً — إن الائتمان العقارى يوجد فى أيدى البنوك الفرنسية ، بينما يوجد الائتمان الزراعى فى أيدى بنوك الدولة ونظمها المعقدة وإجراءاتها

الطويلة . أما الائتمان الصناعى فموزع فيما بين أغلب البنوك .

ثالثاً — إن البنوك العقارية والزراعية لاتسعى فقط لأغراض الحصول على الملكية العقارية أو تحسينها ، ولا على أغراض تمويل الزراعة السنوية . وإنما تنوع عملياتها إلى حد الاشتغال بالعمليات التجارية والائتمان الصناعى فضلا عن إقراض الدولة .

رابعاً — إن المرابين أو المقرضين الشخصيين يلعبون دوراً هاما فى الائتمان الزراعى ، بحيث لا يمكن عرض هذا الائتمان بغير الإشارة إليهم وإلى أسعار الفائدة الربوية التى يستولون عليها ، مما يشير لعدم نجاح البنوك الزراعية نتيجة لرأس مالها الصغير وقروضها المحدودة .

البنوك التجارية

أغلب البنوك التجارية فى سوريا ولبنان قد تأسست بعد الحرب العالمية الأولى . وهى بنوك أجنبية كبيرة تسيطر على سوق الائتمان القصير الأجل . وجدت بغرض تسهيل التجارة الخارجية مع البلاد التى تركت فيها مراكزها الرئيسية وأهمها فرنسا ، والقيام فى نفس الوقت بتقديم القروض للأفراد والمشروعات بسعر فائدة مرتفع . فهى بنوك لم تسع لتكون بنوكا تجارية للودائع بالمعنى الدقيق . وإنما كانت كما فى مصر بنوكا للتجارة الخارجية . وإلى جانب هذه البنوك الأجنبية توجد كثرة من البنوك المحلية التى تأسست برأس المال السورى اللبنانى . وهى بنوك بالاسم فقط ، لأنها ليست فى الواقع سوى مشروعات تجارية ، تقوم بمنح القروض بمناسبة عمليات التجارة ، وتحاول أن توفى حاجة العملاء من الائتمان السهل الباهظ الثمن .

وأهم البنوك التجارية الأجنبية خمسة ، أربعة منها فرنسية هى بنك سوريا ولبنان ، وبنك سوريا ، والبنك الجزائرى التونسى ، والشركة الجزائرية ، والبنك الخامس إيطالى هو بنك دى روما . وقد تأسس بنك سوريا ولبنان فى سنة ١٩١٩ ليقوم بالاصدار والأعمال المصرفية المعتادة ، وأسست بنك

سوريا الشركة العامة فى فرنسا . بينما تأسس البنك الجزائرى والتونسى فى سنة ١٨٨٠ ، واتخذ مركزه فى باريس وفروعه فى الجزائر وتونس ومراكش ولم يبدأ العمل فى سوريا ولبنان إلا فى عام ١٩٢١ . وتأسست الشركة الجزائرية فى عام ١٨٧٧ ، واتخذت فروعها فى الجزائر وتونس ومراكش ، وبدأت العمل فى سوريا فى عام ١٩٣١ . أما بنك دى روما فقد تأسس فى سنة ١٨٨٠ ، وفتح فروعه فى سوريا فى عام ١٩١٩ ، ولكن الحرب العالمية الثانية أدت إلى شل أعماله . وأما البنوك الألمانية التى حاولت قبل الحرب العالمية الأولى أن تستقر فى أرض سوريا ولبنان فقد فشلت أو أجبرت على تصفية أعمالها .

وهناك عدا البنوك الأجنبية بنوك تجارية عربية ومحلية ، أهمها بنك مصر سوريا ولبنان ، والبنك العربى ، وبنك الأمة العربية ، وبنك حمص . وقد تأسس البنك الأول بواسطة بنك مصر بالتعاون مع بعض الماليين المحليين ، وإن كان العنصر المصرى هو الذى يتغلب فى إدارته . وفروعه ممتدة فى كل من بيروت وطرابلس ودمشق . وكان البنك يرمى فى البداية لتمويل التجارة والصناعة ، غير أنه لم يفلح حتى الحرب سوى فى أن يشترى ألفى سهم من شركة صناعية غرضها استخراج الزيت من الزيتون . ويقصر البنك أعماله الآن على لبنان بينما يسعى فى سوريا لتكوين بنك جديد باسم بنك مصر سوريا . وليست البنوك المحلية على درجة كبيرة من القوة . ومع ذلك فهى توجد إلى جانب البنوك الأجنبية الكبرى ، بغير أن يقضى عليها . والسبب فى ذلك يرجع فى الواقع إلى أن هذه البنوك المحلية منتشرة فى كل سوريا ولبنان ، وبخاصة فى المناطق النائية عن الأسواق ، بينما تتجمع البنوك الأجنبية فى مراكزها الأسواق والتجارة كبيروت ودمشق وحلب وطرابلس . كما أن هذه البنوك تقدم لعملائها شروطاً أسهل من شروط البنوك الأجنبية الكبرى ، وتلعب بذلك دورا فى تمويل التجارة الداخلية عن طريق توسطها بين التجار وبين البنوك الأجنبية نفسها وعن طريق قيامها

بالعمليات التى ترفض تلك البنوك أداءها . ومن ثم تزاول جميع النشاط بلا تخصص وتتعاطى أعمالا غير مصرفية كالاتجار بالبضائع أو بالعقار[١] .

والبنوك التجارية فى سوريا ولبنان بنوك غير متخصصة على الاطلاق بل متنوعة العمليات إلى حد بعيد فهى تباشر :

أولا — خصم الأوراق التجارية . وهـــذه عملية تقوم بها البنوك الأجنبية خاصة ، بسعر خصم كان يتراوح قبل الحرب بين ٥ ٪ و ٩ ٪ . وكانت بنوك الخصم لا تلجأ لإعادة خصم أوراقها لدى بنك سوريا ولبنان لاعتمادها كما قلنا على رصيدها النقدى فى الداخل أو على احتياطيات مركزها الرئيسى بالخارج ، بحيث كانت تستمد سيولتها من نظامها الذاتى لا من النظام المصرفى . وتقوم البنوك المحلية بالخصم أيضاً ، غير أن كثيراً من الأوراق التى تخصمها أوراق مجاملة ، مما لا يصفى نفسه . وتعمد هذه البنوك عادة إلى إعادة خصم محفظتها لدى البنوك الأجنبية كلما احتاجت للأموال ، وإن كانت حركة الخصم للتجارة الداخلية قليلة .

ثانياً — منح القروض القصيرة الأجل . وتقوم البنوك الأجنبية بمنح القروض مع فتح الحساب الجارى ، كما تقرض بضمان البضائع ، ولبعضها مخازن تحفظ فيها البضائع المقدمة . وتتطلب البنوك فى العادة ضمانا ، وإن كانت البنوك المحلية تفرط فى هذا الشرط ، وتسرف فى منح الائتمان ، مما أدى لإفلاس الكثير منها فى فترة ما قبل الحرب الماضية مثل بنك داغر وبطرس وشركاهما ومثل بنك كيريا كوس وزهير . وعلى أية حال فإن القروض للتصدير شائعة فى البلدين وبخاصة فى لبنان . وتمنح القروض بسعر فائدة يبلغ فى المتوسط ٧ ٪ فى البنوك الكبرى ولكبار المشروعات ، بينما يتراوح فى البنوك الصغرى بين ٩ و ١٢ ٪[٢] .

---

(١) ألبرت بدر « محاضرات فى الاقتصاد اللبنانى » . المرجع السابق ص ٧٤ .

(٢) أحمد السمان « اقتصاديات سوريا » ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .

ثالثاً — قبول الودائع . وأغلب الودائع الموجودة لأجل ، وبعضها تحت الطلب . ومن هنا كانت ودائع الادخار قليلة ، وكان التعامل بالودائع قليلا بصفة عامة . وأخذت البنوك حريتها فى توظيفها فى عمليات طويلة الأجل . وليس من عادة المقترضين عن طريق خصم الأوراق التجارية أن يودعوا قيمة الأوراق المخصومة فى البنوك ، وإنما يسحبونها نقداً . ولذلك كانت الشيكات قليلة التداول فى الدفع . ويزول الشعور بعدم الثقة فى البنوك شيئاً فشيئاً ، وإن كانت الثقة أكبر بالبنوك الأجنبية . ومما يلاحظ على البنوك المحلية أن رقم الودائع فيها يفوق رأس المال عدة مرات ، بينما تقدم فى نفس الوقت على توظيفها ، مما يهدد سيولتها ويعرضها للافلاس . لكل هذا كانت الفائدة التى تدفعها لعملائها بحيث تزيد فى العادة من ١ ٪ إلى ٣ ٪ عما تدفعه البنوك الأجنبية .

رابعا — تمويل التجارة والصناعة . وجدنا البنوك فى سوريا ولبنان تقوم بخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وخلق الودائع ، وهى بذلك تساعد على تمويل التجارة سواء فى الداخل أو فى الخارج . غير أن اهمية اشتراك هذه البنوك فى تمويل التجارة غير واحدة . فأغلب البنوك الكبرى لا تعلم عن عملائها بيانات موثوقا بها ، كما أن حرية البنوك فى منح الائتمان كبيرة . ولم تكن مهنة المصرفى منظمة حتى الوقت الأخير ، حين أنشئت سجلات البنوك وفرضت الرقابة على عملياتها . ويضاف إلى ذلك ضآلة استعمال الكمبيالات . فقد كان القانون يشترط اختلاف الأماكن فى الكمبيالة وهو شرط غير ضرورى اقتصاديا . ولذلك كانت الفكرة السائدة هى الائتمان الشخصى ، وكان أن استمر يتولاه المقرضون المباشرون من تجار ومرابين وبنوك صغيرة ليس لها من البنوك غير اسمها[1] . ومن هنا أيضاً انتشر تمويل التجارة بطريق الحساب المفتوح فى الدفاتر التجارية ، والتعامل بالسندات غير التجارية . وتلك جميعا طرق غير مصرفية . أما التجارة

(١) وكلهم يتقاضون فائدة باهظة تبلغ من ٢٥ إلى ٣٠ ٪ .

الخارجية فقد كانت تتولاها البنوك الأجنبية بالتعاون مع مراكزها الرئيسية فى الخارج . واما الصناعة فان البنوك المحلية لم تجرؤ على تمويلها اللهم إلا بنك مصر سوريا ولبنان ، كما لم تحاول البنوك الأجنبية أن تتولاها . وإنما نشهد فى السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً من جانب البنوك التجارية بحيث تضاعفت فى عامين اعتماداتها للمشروعات الخاصة والأفراد[1] :

	خصم	سلف	المجموع
نهاية ١٩٥١	٣٥ر٢	٧٩ر٩	١١٥ر١
نهاية ١٩٥٢	٥٠ر٧	٥٩ر٣	١٤٦ر٠
نهاية ١٩٥٣	٨١ر٩	١٤٤ر٩	٢٢٦ر٨

خامساً — التعامل فى الصرف الأجنبى . فكل البنوك تقوم بعمليات الصرف ، والبنوك الأجنبية تتعامل فى الفرنك والاسترلينى ، والبنوك المحلية تتعامل فى العملات والأوراق الأجنبية الناشئة عما يبعثه المهاجرون لأقاربهم فى سوريا ولبنان . فيشترى البنك الأوراق المرسلة ، ويبعث بها لمراسليه فى الخارج ، محتفظاً على هذا النحو برصيد خارجى يسحب منه عند الاقتضاء . وتلك وظيفة مهمة بالنسبة للبنوك المحلية ، نظراً لانتشارها فى مناطق سوريا ولبنان ، واعتدال أسعارها للخصم .

وقد علمنا أن التعامل فى الصرف حر فى لبنان ، وأنه منظم بعض الشىء فى سوريا . فلابد فيها أن تدفع قيمة بعض الصادرات بعملة أو أكثر من العملات الآتية : الفرنك الفرنسى ، والسويسرى ، والبلجيكى ، والدولار الأمريكى ، والجنيه الاسترلينى ، والجنيه المصرى . وإلى جانب هذا السوق الرسمى يوجد سوق حر يتغذى بما يدخل البلاد من عملات وأوراق أجنبية غير خاضعة للتسليم إلى مكتب الصرف ، أو الناتجة عن التصدير غير الخاضع لنظام الصرف الرسمى ، وهذا السوق يوفر الصرف اللازم للعمليات التى

(1) Documentation Française, Ibid, P. 25.

لايجوز استعمال حصيلة التصدير فى تسويتها . ومن الطبيعى أن تكون هذه السوق على اتصال وثيق بالسوق الحرة فى بيروت . وتنقسم البنوك فى سوريا على حسب صلاتها بمكتب القطع إلى مصارف مقبولة ومصارف مأذونة . والمصارف المقبولة هى التى تتعامل رأساً مع المكتب نظراً لأهمية عملياتها . أما البنوك المأذونة فتقوم بعمليات الصرف عن طريق أحد البنوك المقبولة[1] . وفى سوريا ولبنان سوق للصرافة ، يتكون من صيارفة يعملون فى المدن الكبرى ويتجرون بالأوراق والعملات الأجنبية[2] .

تلك هى العمليات الأساسية التى ظلت تباشرها البنوك التجارية حتى قيام البنك المركزى فى سوريا فأخذ يتناولها التغيير . وظاهر أن السوق النقدى فى سوريا ولبنان سوق ضيق يعتمد أساساً على التجارة الداخلية وإلى حد ما على التجارة الخارجية ، ولم يرتبط بالصناعة المحلية . وهذا يفضى بنا إلى إيجاز الخصائص المميزة لهذا السوق النقدى حتى قيام البنك المركزى السورى .

أولا — تفتت السوق النقدى على ضيقه إلى عدد كبير من البنوك ، أغلبها بنوك محلية . فهذه البنوك تتبع نظاماً لامركزياً ، بحيث يقوم كل بنك باجابة طلبات الائتمان الخاصة بالمنطقة التى يوجد بها وهذا سر بقائها . أما البنوك الأجنبية فتقوم على نظام البنك ذى الفروع العديدة ، فهى بنوك ترمى للتركز .

ثانياً — اعتماد البنوك الأجنبية على الأسواق الخارجية فى ضمان سيولتها وضعف إمكانيات البنوك المحلية ذات رأس المال الصغير . ولذلك ترتبط هذه البنوك الأخيرة بالمشروعات المحلية ، ويوجد جزء كبير من رأس مالها موظفاً فى الأرض والمبانى حتى تكتسب ثقة العملاء .

---

(١) البنوك المقبولة هى بنك سوريا ولبنان ، وبنك مصر سوريا ولبنان ، والبنك العربى ، والبنك الجزائرى التونسى أو الشركة الجزائرية ، وبنك الأمة العربية ، والبنك البريطانى فى إيران ، وبنك الرافدين ، والبنك الوطنى . أما البنوك المأذونة فتشمل بنوكاً مثل بنك زلخا وبنك حمص . انظر انطاكى والسباعى — «دروس فى المصارف والأعمال المصرفية» . المرجع السابق ص ٧ .

(٢) جورج عشى — « النظام النقدى فى سوريا » . المرجع السابق ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

أما البنوك الأجنبية فإنها لا تكتفى باستخدام أموالها فى عملياتها ، وإنما تزيد من ارتباط سوريا بالخارج واعتمادها عليه ، باستيراد أموال من بنوك فى الخارج تساهم فى التمويل (١) .

مساهمة البنوك الخارجية فى أموال البنوك

بملايين الليرات

	أموال خاصة	أموال الغير	نسبة المساهمة
نهاية ١٩٥١	٢٥ر٩	٢١٢ر٣	٩٪
نهاية ١٩٥٢	٣٧ر٠	٢٨٧ر٧	١٠ر١٪
نهاية ١٩٥٣	٦٨ر٥	٣٤١ر٣	١٦ر٥٪

ثالثاً — قيام البنوك الأجنبية بوصفها فروعاً لبنوك كبيرة فى الخارج فهى تمثل نظاماً مصرفياً نامياً ، يقابله عدد من البنوك الصغيرة يصعب تمييز بعض عملياتها عن عمليات المرابين . ولقد نشأ بعضها فى صورة بنك ثم اشتغلت بالتجارة ، وبدأ بعضها تاجراً ثم نجح فتحول إلى مصرف . هذا بينما تلعب البنوك العربية دوراً نشيطاً وتحتل المكانة الثانية بعد البنوك الأجنبية .

رابعاً — انعدام التخصص المصرفى فى النظام كله . فالبنوك الأجنبية العقارية تمول العمليات التجارية ، والبنوك الزراعية تقدم ائتماناً عقارياً ، والبنوك التجارية المحلية تتولى على السواء الأعمال التجارية والعمليات العقارية والتسليف الزراعى .

ومعنى هذا أن السوق النقدى فى سوريا ولبنان كانت بحاجة ماسة إلى التنظيم ولهذا تدخلت الدولة أخيراً فى سوريا ، وسعت لتنظيم البنوك التجارية وتمييزها عن غيرها من البنوك ومانحى الائتمان . ولقد تم ذلك بصفة خاصة فى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ ، حيث عرفت البنك التجارى بأنه (المؤسسة التى تتولى بصفة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب أو لآجال

(1) Documentation Française. Ibid, p. 25.

لا تتجاوز العامين لاستثمارها فى أعمال مصرفية لحسابها الخاص)، وفرضت على البنوك التجارية رقابتها الشاملة عن طريق البنك المركزى .

أما لبنان فانه يكتفى بالوضع الراهن ، ويترك البنوك بلا رقابة . وكل ما فعله هو أن أصدر فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ قانوناً يلزم البنوك اللبنانية المعتمدة وفروع البنوك الاجنبية العاملة فى لبنان بمراعاة سرية المهنة ، حرصاً على دور لبنان الخاص كملتقى للأموال[١] .

البنك المركزى

لم يكن فى سوريا ولبنان حتى العام الماضى بنك مركزى بالمعنى الصحيح . وإنما كان يوجد بنك سوريا ولبنان الذى ذكرنا طرفا من حياته عند بيان تطور النظام النقدى فى البلدين . وهذا البنك الذى تأسس فى عام ١٩١٩ مكان الفروع السورية واللبنانية للبنك العثمانى الامبراطورى قد نشأ بأموال فرنسية ، ولا يزال محكوما بالقانون الفرنسى . ولقد نشأ منذ البداية بوصفه بنكا تجاريا وبنكا لإصدار الليرة الورقية فى سوريا ولبنان . ولذلك تضاربت الصفتان فيه ، فهو كبنك تجارى ينافس البنوك التجارية ويتصل بجمهور المتعاملين مباشرة ، وهو كبنك إصدار ظل يحاول أن يتخذ صفات البنك المركزى فيكون بنك البنوك وكبيرها الذى يطلب رأيه فى تنظيمها . ولهذا كانت حياة هذا البنك منذ تأسيسه انعكاسا للنظام المصرفى فى البلدين .

وفى عام ١٩٥٦ كف البنك عن أن يكون بنك الاصدار فى سوريا . غير أنه لا يزال يعمل كمؤسسة إصدار للبنان ، أما سوريا فبعد أن نزعت عنه اختصاص الاصدار أبقت عليه كبنك تجارى . وموقف لبنان منه معروف ، لم يتغير منذ الاتفاق معه فى فبراير سنة ١٩٣٨ . أما سوريا فقد ظلت ترى

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، سنة ١٩٥٦ ص ٣٩٦ .

فيه بنكا أجنبياً جاء مع الاحتلال (١) ، وترغب فى التخلص منه . ولهذا رأيناها تصدر قانوناً بإنشاء بنك مركزى يسمى مصرف سوريا المركزى ويتولى أعمال البنوك المركزية ولا يتناول الأعمال التجارية إلا بصفة استثنائية . على هذا النحو يقوم بأعمال البنك المركزى فى لبنان بنك سوريا ولبنان . أما فى سوريا فهو مصرف سوريا المركزى الجديد . ونبدأ ببنك سوريا ولبنان .

وينقسم البنك من حيث تنظيمه إلى قسمين ، قسم الاصدار وقسم العمليات المصرفية . وقد سبق لنا أن تبينا وظيفته فى الاصدار . أما وظيفته كبنك يباشر العمليات المصرفية فهى تشتمل على قيامه بالخصم ومنح القروض وقبول الودائع والتعامل فى الصرف . أى أنه يتولى فى الواقع جميع العمليات المصرفية . وتلك هى العمليات التى يقتصر نشاطه عليها اليوم فى سوريا .

أولا — خصم الأوراق التجارية . يتدخل بنك سوريا ولبنان فى عمليات الخصم ، بخصم الأوراق التى يقدمها له العملاء ، وباعادة خصم تلك الأوراق التى سبق خصمها لدى البنوك . وهو يتدخل فيحدد نوع الورقة التى يخصمها ، ويدل بذلك المتعاملين فى جميع الأسواق على نوع الورقة ذات السيولة والضمان . ويشترط فى الورقة التجارية التى تقدم للخصم أن تحمل على الأقل توقيعين مقبولين لدى البنك وألا تزيد مدتها عن ٩٠ يوماً ، كما يشترط أن يحمل ٣/٤ الورق التجارى القابل للدفع فى سوريا إما ثلاث توقيعات أو توقيعين وضمانا . وليس بنك سوريا ولبنان حراً فى تحديد سعر الخصم ، وإنما تقيده فى ذلك الأموال الموجودة لديه ، والطلب المحلى على

---

(١) يمتلك السوريون واللبنانيون ٥ آلاف سهم من اسهم بنك سوريا ولبنان ، أى ما يعادل نحو ١٠ ٪ من رأس ماله .

القروض ، ومنافسة البنوك الأخرى له ، وأسعار الخصم المتعامل بها فى فرنسا (١) .

ثانياً — تقديم السلف . يتولى بنك سوريا ولبنان تسليف فئات مختلفة من طالبى الائتمان . فهو يقرض الأفراد والمؤسسات والبنوك كما يقرض الدولة والبلديات وقروض البنك بضمان ، يكون فى العادة أوراقا مالية كسندات الدولة الفرنسية ، أو معادن نفيسة ، أو أوراقا تجارية . ولم يكن البنك يقبل التسليف على البضاعة المخزونة . على أن البنك مقيد بألا يعطى صاحب الضمان أكثر من ٦٠ ٪ من قيمته إذا لم يكن هذا الضمان سندات حكومية فرنسية أو معادن نفيسة . وجدير بالذكر أن قروض البنك للدولة — فى لبنان — تستخدم عادة فى غطاء الاصدار ، فهى لذلك سبيل مفتوح للتضخم الورقى .

ثالثاً — قبول الودائع . يقبل البنك ودائع الأفراد والهيئات والدولة . وهو يعمل على اجتذاب الودائع ، من ذلك أنه يمنح الفائدة على كل من الودائع لأجل والودائع تحت الطلب ، وبذلك ينافس البنوك التجارية . ولم تكن ودائع البنوك لديه بحيث تذكر ، فهى تستشعر المنافسة منه ، وتخشى أن تقدم له أموالها ليضربها بها . ولقد بلغت الودائع لدى هذا البنك قبل الحرب حوالى ثمانية أمثال رأس ماله الإجمالى واحتياطيه ، وأكثر من التداول الورقى ، وأربع مرات ونصف مجموع القروض وعمليات الخصم ؛ مما يدل على أن البنك يستثمر أمواله أساسا فى السندات الفرنسية .

رابعاً — التعامل فى الصرف . يحتفظ البنك فى الخارج بعملات أجنبية للغرض منها تغطية ودائع الأفراد بضمان قوى . وقد أتاحت له هذه الوظيفة

---

(١) ويمكن القول بأنه كانت فى سوريا مؤسسة لإعادة الخصم هى الفرع التجارى للبنك بالنسبة للمصارف الأخرى ، ومؤسسة الاصدار بالنسبة لفروع البنك التجارية .
انظر جورج عشى — « النظام النقدى فى سوريا » ، المرجع السابق ص ١٦١ .

أن يتدخل فى سوق الصرف ويشرف عليه . ولكن هذه المهمة لا تعدو أن تكون متممة لعمل البنك كمؤسسة إصدار ، تقوم بتحويل العملة من جانبين حتى تضمن حرية تمويل التجارة الخارجية (١) . وجدير بالذكر هنا أن البنك قد حرص من جانبه على أن يوظف أغلب ودائعه فى السندات الفرنسية ، فأنشأ لهذه السندات سوقاً متسعاً باستمرار .

خامساً — أعمال مختلفة . كان البنك يقوم فى سوريا ، وهو لا يزال يقوم فى لبنان . بأعمال كثيرة نيابة عن الدولة وعن عملائه العاديين ، مثل بيع الشيكات والسندات عن طريق فروعه المنتشرة فى البلاد . وقد اشترك البنك فى تكوين شركات عديدة ، وكان الغرض من اشتراكه المتواضع فيها هو تمكين جذور رأس المال الفرنسى فى سوريا ولبنان .

وخلاصة القول إن عمل بنك سوريا ولبنان كمؤسسة تجارية لا يمكن أن يفصل نظرياً عن عمله كمؤسسة للاصدار . ولقد حرص مؤسسو البنك على هذه الوحدة الفعلية . فكانت أغراضهم منه كبنك للاصدار تكملها وظيفته كبنك تجارى . ونجح البنك بذلك فى السيطرة على جانب هام من السوق النقدى ، خاصة وقد كانت أهم البنوك القائمة بنوكا فرنسية لا تعرقل مراميه . وظل البنك على هامش النظام المصرفى ، يسيطر على جانب منه ، بينما يتجاهل مؤسساته الأخرى .

فلما انفصمت الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان ، انشطر البنك إلى قسمين منفصلين أحدهما فى سوريا والآخر فى لبنان ، ولا يزال القسم

---

(١) انظر جورج عشى فى مقال « حاجتنا إلى مصرف مركزى » بالنشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق . الربع الأول ١٩٥٢ ؛ ص ٢٥ ، ٢٦ حيث يقول (لا بد من وجود مؤسسة أو مؤسسات عدة فى البلاد تتولى تخزين العملات الأجنبية وامتصاصها من الأسواق أثناء فترات التصدير لتعود فتمد الأسواق بها أثناء فترات الاستيراد ... ولقد كان على مصرف سورية ولبنان باعتباره مؤسسة الاصدار أن يلعب دور المعدل هذا فى سوق القطع ، إلا أنه لا يأبه بالقيام بمثل هذا الدور الحيوى) .

اللبنانى يسير على هدى التنظيم الذى بيناه ، يدع الاصدار فى أيدى البنك ويسمح له بأن يقوم بعمليات البنوك التجارية . وللبنك مع ذلك بعض صفات البنوك المركزية ، فهو يباشر إصدار العملة الورقية ، ويعيد للبنوك خصم أوراقها ، ويقف على استعداد لإقراضها ، كما يحتفظ بوضعه كبنك للدولة ومستشارها المالى ، وإن كانت هذه الصفات جميعاً غير محددة . أما القسم السورى فقد أخذ يصدر العملة السورية على الأسس الجديدة منذ الخروج على قاعدة الفرنك ، وبدأ مصيره كله يغدو معلقا .

مصرف سوريا المركزى

ولم تكن المسألة فى نظر سوريا مجرد إقامة بنك وطنى للاصدار ، وإنما إقامة بنك مركزى بالمعنى الصحيح ، يتولى فى مقدمة أعماله الرقابة على البنوك وتنظيم السوق المصرفى بأكمله . فلم يزد بنك سوريا ولبنان خلال تاريخه الطويل عن كونه بنكا تجارياً يقوم ببعض مهام البنوك المركزية وهى إصدار النقود الورقية والعمل كوكيل مالى للحكومة . وهما مهمتان آليتان تدران عليه ربحاً خالصاً من غير أن ترتبا عليه المهمة الجوهرية للبنوك المركزية وهى توجيه الائتمان . ومن هنا كان صدور قانون سنة ١٩٥٣ بتكوين مصرف سوريا المركزى . ويبدو أن نية الحكومة عندئذ لم تكن متجهة لوضع القانون فى التطبيق . ولهذا اكتفت بإصدار القانون على أن يوضع فى التطبيق بالتدريج فى المستقبل ، ولقد أبقت على بنك سوريا ولبنان ، وأبقت عليه اختصاصاته جميعاً لم تمس .

غير أن الحاجة لم تلبث أن اشتدت لوضع القانون فى التطبيق . فبدأ تكوين البنك المركزى بتكوين هيئة القيادة منه ، وهى ما سمى « مجلس النقد والتسليف » . وتدخل المجلس ليفرض القيود على البنوك التى كانت متورطة فى عمليات غير سليمة . لقد تنافست البنوك عندئذ على الإقراض حتى سجل الائتمان خلال عام ١٩٥٤ زيادة بلغت ٨٥ ٪ . وكان من شأن

هذا التوسع ، مع تدهور المحصول الزراعى ، تعريض الاقتصاد السورى لهزة شديدة[١] . ولذا تدخل مجلس النقد والتسليف بهدف تقليص السلف . واتخذ عندئذ إجراءات هامة مثل رفع سعر الخصم على الائتمان الاستهلاكى ومنع إعادة الخصم عن هذا الائتمان ، والتشدد فى منح السلف على المكشوف ، وفرض نسبة ١٥ ٪ احتياطياً سائلا على البنوك[٢] .

وفى سبتمبر سنة ١٩٥٥ توصلت الحكومة إلى اتفاق مع بنك سوريا ولبنان من أجل إنهاء امتياز إصدار النقد فى مقابل أن يواصل البنك عملياته كبنك تجارى وأن يحصل على تعويض سنوى قدره ٣٠٠ ألف ليرة حتى نهاية المدة الباقية من امتيازه . وصدق البرلمان على الاتفاق فى يناير ١٩٥٦ ، فوجهت الحكومة إلى بنك سوريا ولبنان إخطاراً حددت فيه يوم ٣١ يولية ١٩٥٦ موعداً لانتهاء امتياز الإصدار ونقل مؤسسة الإصدار بالبنك إلى مصرف سوريا المركزى . ولقد قام البنك بفصل تلك المؤسسة عن قسمه التجارى ، ونقل إليها أصول وخصوم البنك السورى الناتجة عن صفته كبنك إصدار . كما قامت المؤسسة بممارسة أعمال البنك كأمين وصندوق للدولة . وتم الاتفاق مع البنك على أن يكون مراسلا لمصرف سوريا المركزى فى الأماكن السورية التى يكون له شعب فيها إلى أن يتم تأسيس فروع للمصرف[٣] .

وافتتح المصرف رسمياً فى أغسطس ١٩٥٦ ، وقد اكتتبت الحكومة برأسماله البالغ ١٠ مليون ليرة سورية . ووضعت الكلمة العليا فى المصرف لمجلس النقد والتسليف الذى يتكون من حاكم مصرف سوريا المركزى ونائبه وممثل عن وزارة المالية وممثل عن وزارة الزراعة وممثل عن وزارة

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الأول ١٩٥٦ ، ص ٨٠ .

(٢) عبد الغنى عمور ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣) المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب ، سنة ١٩٥٧ ، ص ٤٥٤ .

الاقتصاد القومى ورئيس لجنة إدارة مكتب القطع ورؤساء مؤسسات التسليف الحكومية وأربعة مندوبين عن المجلس الاقتصادى يختارون من بين الأشخاص الذين يمثلون الصناعة والزراعة والتجارة والمصارف ، وقد رأينا من قبل كيف أبيح لممثل وزارة المالية أن يوقف أى قرار يراه مخالفاً للقانون أو معارضاً لمصلحة البلاد ، وأن يطلع وزير المالية عليه فإذا لم يبت فى الأمر خلال ٨ أيام من تاريخ الوقف أصبح قابلا للتنفيذ . أما إدارة المصرف اليومية فقد وضعت مع حاكم المصرف تساعده لجنة من ثلاثة إلى أربعة مديرين من ذوى الخبرة فى أعمال البنوك والمالية والاقتصاد[1] .

ومهمة مجلس النقد والتسليف هى رسم السياسة النقدية للدولة وإدارتها وتنظيم مؤسسات النقد والائتمان ، عامة كانت أو خاصة ، بغرض تنمية سوق النقد والمال ، وتثبيت قيمة العملة السورية ، وضمان حرية تحويلها ، وتوسيع إمكانيات التوظيف والدخل القومى .

وبذلك منحت السلطات كاملة للمصرف المركزى كى يكون بنكا مركزياً بالمعنى الصحيح . فإلى جانب سلطته فى إصدار النقود السورية ، يقوم المصرف كوكيل للحكومة ، ويقف على رأس النظام المصرفى بسوقيه النقدى والمالى . ولقد ناقشنا من قبل سلطة المصرف فى الإصدار ، وإنما نضيف هنا أن المصرف يتولى المحافظة على سعر ثابت لليرة السورية ، ولقد أصبح الآن مكتب القطع جزءاً من المصرف نفسه . فمنذ تعرضت أسعار الليرة للتقلب ، نشأ التفكير فى التدخل للقضاء عليه ، وأنشىء مكتب القطع فى سنة ١٩٥٢ فأفلح فى وقف التقلبات[2] . ومع أن نظام القطع السورى يأخذ بحرية التعامل فى سوق القطع ، غير أن مكتب القطع هو

---

(١) النشرة الاقتصادية لبنك الأهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، ص ٣٢٥ .

(٢) عبد الوهاب خياطة — « مصرف سوريا المركزى ، أعماله وغاياته » ، نشرة غرفة تجارة دمشق ١٩٥٦ ، ص ٤٩ .

الذى يحدد أسعار الصرف كل يوم[1] . كما يجب أن نضيف أن المصرف يعمل كوكيل للحكومة ، فيتولى أعمال خزانتها ، وتلجأ له الدولة لتقترض فى حدود مبلغ ٦٠ مليون ليرة سورية ، كما يعمل من جانبه على تنمية سوق الأوراق العامة من أذون وسندات ، ويكفى بعد ذلك أن نذكر أن المصرف مملوك بأكمله للدولة ، ومن هنا صلته الوثيقة بالحكومة والرغبة فى جعله على رأس الجهاز النقدى والمصرفى فى سوريا .

وإنما يجب أن نعير اهتماماً أكبر لسلطة المصرف الجديد على جميع البنوك فى سوريا ، تجارية وغير تجارية ، عامة وخاصة . فلأول مرة فى سوريا يوضع تنظيم متقن للبنوك . فلقد نظم قانون تأسيس المصرف مهنة المصارف منذ تسجيلها حتى شطبها ، وعين الحد الأدنى لرأسمالها واحتياطيها ، وحدد شروط أعضاء مجالس إدارتها ، وتدخل فى عملياتها لحماية المدخرات وتنمية المعاملات الائتمانية ، ثم جعل المصرف المركزى على رأسها ، يديرها أو يوجهها أو يراقبها ، ويتصرف بوصفه المقرض الأخير لها ، وأباح له أن يتدخل كمقرض أول فى بعض الأحوال .

أولا — الرقابة على السوق النقدى :

للمصرف المركزى ، من خلال مجلس النقد والتسليف ، سلطة تنظيم أعمال البنوك التجارية بما يكفل تمشيها مع السياسة المالية العامة وحماية المدخرات القومية . ولقد أورد قانون المصرف تعريفا للبنك التجارى بأنه « المؤسسة التى تتولى بصفة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب أو لآجال لا تتجاوز العامين لاستثمارها فى أعمال مصرفية لحسابها الخاص » .

وعلى هذا الأساس يمكن أن يتدخل المصرف المركزى فى سياسة البنوك التجارية ، ليباشر الاختصاصات العديدة التالية :

(ا) تحديد المعدلات القصوى للفائدة والسيولة .

---

(١) عزة الطرابلسى ، المرجع السابق ، ص ٤٨٩ .

(ب) تحديد المبلغ الأقصى لعمليات الحسم والقروض والسلف .

(حـ) تحديد معدلات الخصم بشرط تصديق وزير المالية .

(ء) تركيز الودائع المصرفية لدى المصرف المركزى[١] .

(هـ) تحديد التأدية النقـــدية الدنيا أو النسبية لفتح الاعتمادات للاستيراد .

(و) القيام بعمليات السوق المفتوح بشراء سندات الدولة والتخلى عنها .

ثانياً ــ الرقابة على السوق المالى :

وللمصرف المركزى أن يتدخل فى السوق المالى ، بما يكفل توزيع الائتمان على مختلف فروعة المتنوعة الآجال ، وتنمية السوق المالى إلى حد كبير . فالمصرف يصدر السندات العامة ويقوم بتحويلها واستهلاكها . وهو يخصم السندات العامة ويمنح القروض بضمانتها . كما يستطيع فى عمليات السوق المفتوح أن يشتريها أو يتخلى عنها . وهو يلزم البنوك بتوظيف جزء من أموالها فى السندات العامة . ويلاحظ هنا أن للمصرف أن يوجه البنك الزراعى وهو مصرف حكومى . فقد جعل هذا البنك مؤسسة مستقلة غير تابعة لأية وزارة ، ومن ثم يباشر المصرف المركزى اختصاصه فى الرقابة على مؤسسات الائتمان ، بتوجيه البنك الزراعى فيما يتعلق بمعدلات القرض والحسم لديه[٢] .

ثالثاً ــ الرقابة على النظام المصرفى كله :

وفى هذا الصدد يتمتع المصرف المركزى بسلطات جوهرية تجعل سياسة الائتمان كلها بين يديه .

(ا) للمصرف الحق فى توزيع الائتمان بين مختلف قطاعات الاقتصاد ،

---

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الثانية ، العدد الثانى ، يونية ١٩٥٧ ، ص ١٤٥ .

(٢) عزة الطرابلسى ، المرجع السابق ص ٤٨٣ .

ولقد حدد لمجموع البنوك التجارية مبلغ ٢٢٥ مليون ليرة حداً أقصى لإقراضها . وحدد للمصرف الزراعى مبلغ ٢٥ مليون ليرة للتسليف الموسمى . وأضاف المصرف إليها ٥ مليون ليرة أخرى لقاء تخزين الحبوب . كما جعل ٣٠ مليون ليرة لتصدير القطن وتخزينه . ولقد راعى المصرف أن للبنوك التجارية دوراً فى تمويل الزراعة[١] .

(ب) للمصرف الحق فى خصم أو شراء أو بيع الكمبيالات وأذون الخزانة والسندات العامة ومنح السلفيات للبنوك الأخرى . وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر ، وسحب العملاء منها ٣٣ مليون ليرة ، تدخل المصرف وأمد البنوك بما تحتاجه من أموال . كما يخصص البنك اعتماداً حده ٥ مليون ليرة للبنوك التى ترمى لإنشاء فروع لها فى المناطق التى لا يوجد بها مصارف[٢] .

(ح) للمصرف المركزى أن يقوم مباشرة بعمليات التسليف الداخلى ، بأن يقتصر على العمليات الزراعية والصناعية والتجارية لآجال قصيرة ، تصل إلى ٣٠٠ يوماً للزراعة والصناعة ، ١٢٠ يوماً للتجارة[٣] . وهنا يلعب المصرف دوراً مباشراً فى التمويل ، فيقرض المنتجين مباشرة ، كما يتدخل فى تمويل تصدير القطن ، ويمول بعض عمليات الاستيراد .

ولقد أثار تدخل المصرف المركزى فى عمليات الخصم والقروض نقاشاً حاداً فى سوريا وتحرك كثير من التجار مطالبين بالحد من ذلك التدخل . فالبنك قد وضع شروطاً للسندات والتسليف والخصم ، وطالب التجار بتقديم بيان عن ميزانية أعمالهم وموجوداتهم قبل قبول طلبات التسليف . ويرى مؤتمر الغرف السورية أن أغلب التجار يرفضون ذلك حفظاً لأسرار المهنة

---

(١) المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب ، ١٩٥٧ ، ص ٤٦٦ .

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، السنة الثانية ، العدد الثانى ، يونية ١٩٥٧ ص ١٤٥ .

(٣) عزة الطرابلسى ، المرجع السابق ، ٤٩٢ .

مما يهدد بتشجيع التسليف الخفى . ويحتج المؤتمر بأن بنك سوريا ولبنان كان يكتفى بالاعتماد على ملاءة المصرف المظهر للسند[١] . وتشير غرفة تجارة حلب إلى أن البنك المركزى يعيد إلى المصرف الحاسم « كمبيالة مستوفية الشروط موقعة من أحد التجار ، بحجة أنه قد وصلت اعتماداته إلى الحد الأعلى المصرح به » . كما تأخذ عليه أنه لا يقبل السندات التى وصلت إلى البنوك بواسطة الصرافين الذين يتولون عمليات الخصم ، وأنه يرفض سندات التجار المحررة على الزراع[٢] .

ويبدو من الواضح أن المصرف المركزى السورى يريد أن يفرض نظامه الجديد كل الجدة على الاقتصاد السورى بشىء من الجمود ، مما انتهى عمليا إلى تقلص الاعتمادات للزراعة وللتجارة الداخلية ولتجارة الاستيراد .

الاعتمادات المصرفية

بملايين الليرات

	كانون اول ١٩٥٥	كانون اول ١٩٥٦	الفرق
للزراعة	٣٩ر٩	٣٨ر١	— ١ر٨
لتجارة الاستيراد	١٦٤ر٨	١٥٩ر٩	— ٤ر٩
لتجارة التصدير	١٠٣ر٤	١٢٩ر٦	+ ٢٦ر٢
للتجارة الداخلية	١٤ر٣	١٣ر٤	— ٩ر
للصناعة	٥٥ر٢	٥٩ر٩	+ ٤ر٧
للمشروعات المالية	٣١ر٣	٣١ر٤	+ ١ر
المجموع	٤٠٨ر٩	٤٣٢ر٣	٢٣ر٤

المرجع :

نشرة غرفة تجارة حلب ، ١٩٥٧ ، ص ٤٦٣ .

(١) مذكرة مؤتمر الغرف السورية إلى المراجع المختصة ، فى اكتوبر ١٩٥٦ ، والمنشورة بالنشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق ، ١٩٥٦ .

(٢) مذكرة غرفة تجارة حلب بخصوص عمليات الحسم فى المصارف ، نشرة الغرفة ، ١٩٥٧ ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

وفى هذه الظروف نرى أن المصرف المركزى مطالب قبل غيره بأن يرعى مصالح التجارة السورية ، المرتبطة مباشرة بالزراعة والتجارة الخارجية حتى يحملها بالتجربة وبالتدريج على قبول سلطته والاقتناع بقيادته . فإن هذا هو السبيل السليم لفرض سلطته على البنوك ذاتها . والواقع أن حركة الاعتمادات المصرفية تتابع الحياة الاقتصادية كلها ، فهى ترتفع اعتباراً من مارس حتى يبدأ تمويل موسم القطن ، ويعقبه تصدير الصوف ، ثم تصدير الحبوب فى تموز ، وتمويل تصدير القطن فى ايلول وتشرين ، ثم تبدأ فترة تقلص الاعتمادات نتيجة لتسوية الديون الزراعية ودبون تجارة التصدير[١] . ومن المستحيل إغفال هذه الحقائق فى أى سياسة يتبعها المصرف المركزى للائتمان فى سوريا . وعندئذ يكون عليه وهو يسير برفق فى طريق تنمية الائتمان أن يتمسك بسلطته كاملة فى توجيه سياسة الائتمان . فمن المفيد فى بلادنا تأكيد مبدأ التوجيه الاقتصادى كمنهج ضرورى لحل مشاكلنا .

لقد أحسنت سوريا بتوجيه نظامها المصرفى ، وتنظيم الرقابة على البنوك فيها . فوضعت تعريفاً للبنوك التجارية مبنياً على فكرة الودائع ، وطالبت جميع البنوك بالالتزام بقيود معينة أهمها ما يتعلق بالبنوك الأجنبية . وذلك اتجاه سليم من أجل حملها على التوطن ، فدعتها لتخصيص رأس مال للعمل منها لا يقل عن نصف مليون ليرة وهو مبلغ فى متناولها وطالبتها بأن تمسك حسابات مستقلة عن أعمالها فى سوريا وهو أمر ضرورى ، ثم طالبت البنوك جميعاً بالاحتفاظ باحتياطيين يمثلان نسبة كبيرة من أموالها بلغت حوالى ٤٠ ٪ ، على أن يوظفا فى سندات الدولة . وكل هذا كفيل فى النهاية بتنمية النظام المصرفى السورى ، وإحكام الرقابة عليه عن طريق المصرف المركزى الجديد .

---

(١) المجموعة الاقتصادية لغرفة تجارة حلب ، ١٩٥٧ ، ص ٤٦٤ .

فهرس

النقود والبنوك فى سوريا ولبنان

الموضوع	صفحة
أولا — النظام النقدى العثمانى	٢
— النقد العثمانى على قاعدة الذهب	٢
— الخروج على قاعدة الذهب	٥
ثانيا — العملة المصرية فى سوريا ولبنان	٩
— منح السعر القانونى للجنيه المصرى	١٠
— استمرار تداول الجنيه العثمانى الذهبى	١١
— إلغاء السعر القانونى للجنيه المصرى	١٢
ثالثا — العملة السورية اللبنانية	١٤
— إصدار الليرة الورقية	١٥
— إتفاقية يناير ١٩٢٤	١٦
— إتفاقية فبراير ١٩٣٨	١٩
— الليرة فى الحرب العالمية الثانية	٢٣
— تطورات الليرة عقب الحرب	٢٦
رابعاً — انفصام الوحدة النقدية بين سوريا ولبنان	٢٨
— استمرار لبنان على قاعدة الفرنك	٢٩
— انفصال سوريا عن الفرنك	٣٠
— فصم الوحدة الجمركية بين سوريا ولبنان	٣١

الموضوع	صفحة
— النظام النقدى فى لبنان	٣٢
خامسا — النظام النقدى فى سوريا	٣٧
— إصلاح سنة ١٩٥٠	٣٧
— إصلاح سنة ١٩٥٣	٣٩
— التداول النقدى	٤٣
سادسا — البنوك فى سوريا ولبنان	٥٢
— تطور النظام المصرفى	٥٢
— البنوك المتخصصة	٥٨
— أولا : الائتمان العقارى	٥٨
— ثانيا : الائتمان الزراعى	٦٠
— البنوك التجارية	٦٧
— البنك المركزى	٧٤
— مصرف سوريا المركزى	٧٨
— فهرس	٨٧

7279--

مطبعة الرسالة
شارع محمود المناول ٣ عابدين

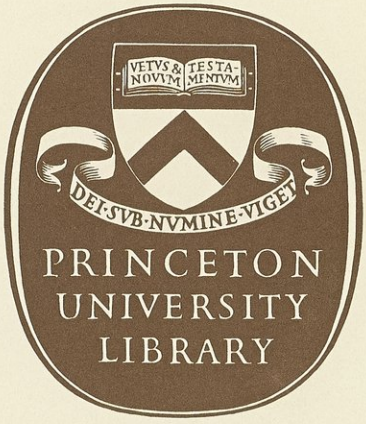

Wert
Bookbinding
Grantville, PA
JAN-JUNE 2001
"We're Quality Bound"

Princeton University Library
32101 050280070